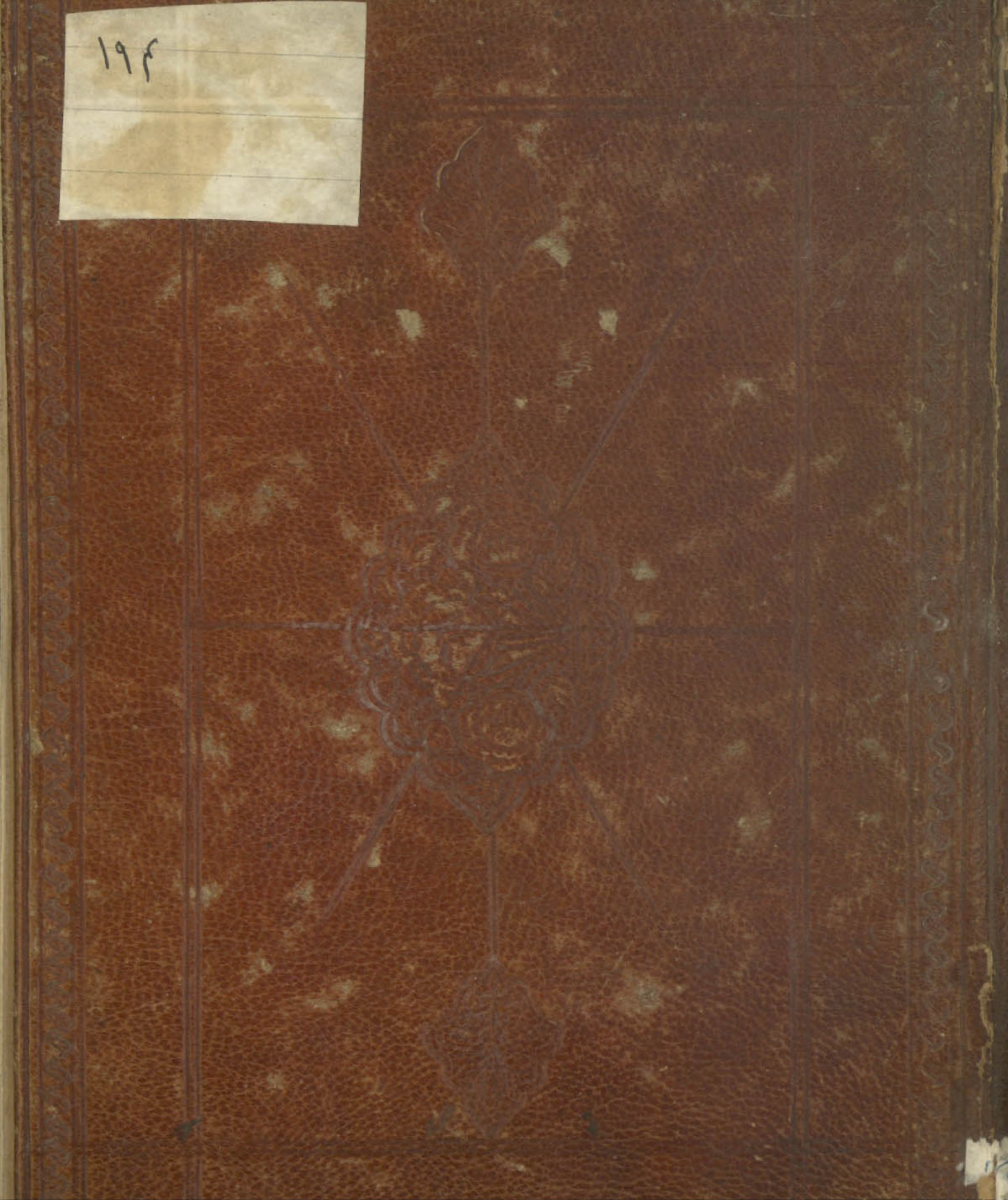


198







کتابخانه مجلس شورای ملی

كتاب شرح احكام خليل الملوقة من شرايع الاسلام  
مؤلف ابي بن محمد صالح

مؤلف ہادی بن محمد صالح

موضوع

شارف ۵۴۱۸

95711

۵۴۱۸

589A

كتب شرح احكام فخل الصلوة من ترايع الامام  
الشيخ هادي بن محمد صالح سبط الارقاقر البهيدجاني وحي  
النسخ الاصلية منه وعليه : ١ - اجازة راضي بن الشيخ محمد  
بخطه رقم ١ - اجازة الشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ معفر  
بخطه وخاتمه ٢ - اجازة السيد علي قتي الطباطبائي الكركلائي  
بخطه وخاتمه ٣ - اجازة السيد علي آل الشيخ العلوي  
الطباطبائي بخطه وخاتمه  
٤ - اجازة الشيخ عبد الحسين الطهراني  
بخطه وخاتمه على هامش الصفح الثمانية من الكتاب

بازرسی شد

٢٩ - ٢٧



بازدید شد  
۱۳۸۲

1382

الله تعالى اعتنا له وكثير في الآداب امثاله سبط اسناد العالم العلماء وشيخنا  
الفاضل الفقيه مؤسس مدرسة سبلهين ومروج احكام شريعتنا في الدين  
الذي وضع بيده علمه صفحات الادراك والفكر والخرج بصيرته على العالم  
الذي لم يزل الصول والخطى من الفناء والميراث في النج السبعة عن الجود على  
خوله الاخبار علم الله الحق في الانبياء في الآفاق في الآفاق في الآفاق  
عقد باق في محرابه في المحراب في المحراب في المحراب في المحراب في المحراب  
وقد استأذني سبله الله في ما يورثه الله في ما يورثه الله في ما يورثه الله  
الفاخر والحظ بعن مثله في الزمان فوجد من جبابرة ليس له ساحل وزيد  
نظرو في المحل ورايته اهلا لا سبيل في الامكام وعلا في الجلال من الخرام وعلا  
بان نزع اليه الخلد من الاموام سرعا في الجانية وجبا من دام ما يترك ان جلا  
طريق الاحباط بين طرق التفت والافراط خلا لافا من موصفات الخلد في هذه  
المسودتين تشكروا المانع عليه رب العالمين وعلى الناس الباق في ادمه ورواه  
والاعتماد فيجود امثاله والفرقة بينه وبينه في هذه واصحابه في ينابيع من عالم  
الذوات في صفات الانجانات واولئك الصفات كالتي لانها من خالص النقا  
في سائر الافاضات والله سبحانه في القريب وهو الهادي الى سواء السبيل  
سيرة في الراعي من رايه لا من رايه في القريب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي ربح درجة العلماء ، وحصل مداهم على رؤس الشهادة ، والصلوة على  
علي ابن ابي طالب ، وعلى اهل بيته الاماء الذين من انوار افارصنا ، واشرف عالمنا  
الشريف الغراء ، وبعد فلما كان من فضل الله تعالى على العلماء ان سهل لهم في السالك  
يا بان في سهل الشاد فجعل لديه وحفظ احكام علماء ومسؤولين وفضلوا مستغنيين  
سكان ملتقى الخلف حكم التفت ماسودهم من اهل العفة والشرف بعد ان علم ان في  
الاصطفا مشر وانتموا الاعمال الدينية في خصوص الاجلاد ، والتسلط بعض من ذوي  
المكدة الهندية الاجناد في رعيه اسرع في الواسع في استيفاء الاحكام الشرعية في رعيها  
من جمع من عدي العزبة كما انجب علي بن ابي رزيق الفقيه الاعلى ولو انك لم تلتك العلية  
من اذ جوع الى اولئك القرب الذين هم للوفاة والحق والاب لا يدل على ثناء من اهل الحق والوفاة  
القرب وهو يد في شأنهم اعلاما لم يملكه وفضلهما وجههم على ما في قبول ابي من مثلهما  
من اذ لا يجر الا تخاف بكمه فانه اختلاف حكم الله تعالى في رعيه القوم على فتره ولا يجر  
عليه حكم وهو هو على الله تعالى وهو على هذا القول في رعيه القوم على فتره ولا يجر  
امناء في بلادهم وحج على عبادهم ورفا بان من اهل البيت محمد بن علي بن ابي طالب والوفاة  
الشريف واتوا الحوادث الواقعة في احوالهم في رواد حداثا ما ينبغي عليكم وانما جعله  
عليه ومن جعل اصحابهم وزيدوا اذ كانا معكم في الجهاد في زيدوا العلم الفقهين وغيره فضلا  
للفقهين الخاص للعلو والفعل والادب في الفروع والاصول البدن والقيام والفعل القيام  
الخاص بغيره فانهم على ظاهره في علمهم من جميع الاحكام يحق في الدنيا وفي الدنيا في غير  
الخاص في الخلافة من جميع الفضائل معدن الفضائل مصونة الاوائل وغير الاوائل من ذلك  
لاؤثر العلم العالي والعلم والورع الفاضل القيام صاحب الفكر والادب والذوق العالي  
والملك المدبر والقوة الاكفنة العقلية انبهاها جهة صاحب الفضل المادي والفضل  
والادب في جانب الاغصان التي سلم الله تعالى في واطاءه واجده وجاهه بين المبدع  
تياه بقل الجند الامود ذو الفضل المذوق والشرف الواسع في جانب الاغصان التي العلم



و السلام  
السلام

[illegible]

فاجرت اليه استغفرت له بعدته بجر اجبا الى ساحل وبراو سقاظو  
فيه الماحل صا حقيق ابق وندقيق رقيق بان يروى عني كل  
سمعه متي ومار سمع قالي وقت به لسان ومار وسمعت شيخي  
واستادي ومن كان عليه بعدته اعتادني سلمان زمانا وايضا  
ذرا وانه مجتهد مصر وفريد دهر عي المومن جناب الشيخ  
عن شيخه واستاده سلطان المحدثين ورجع المسلمين وهف  
المؤمنين اخذ عن عظم جناب الشيخ موسى فكره عن شيخه واستاده  
منار كريمة ومالك عنهما وفاروق دها وجب زمانا ومجرباها  
من القاب اليه العلماء القباد وادعي لعقيله الخاضع الباد والذو عظيم  
جناب الشيخ عفيف فكره عن شيخه واستاده بحر العلوم وعنه الظاهر  
وفريد الدهر وواحد العصر جناب الشيخ محمد بن العبادي في  
واستاده صاحب الفضل والفضل واستاد الكل في الكلي صاحب الفضل  
الظاهر والحق اخذ جناب ذوقا باقر فكره عن شيخه عن مشايخه  
المصوبين عن ائمة المصوبين صلوات الله عليهم اجمعين راضا منه  
دام بانيك انه لا ينسايه من صالح كبروات في طمان ارجايات  
واوقات الصلوات كما في اوانه منه في جميع الحوادث بحافه  
وقد التوق لي وله وهو الهادي الى سوانه  
الشيخ عفيف بن الشيخ فاضل  
الفاضل محمد بن الشيخ  
الطهراني







### بسم الله الرحمن الرحيم

المحمدية الذي جعل العلماء ورثة الانبياء، وخل  
ملادهم على ماء الشهداء والصلوة والسلام  
على محمد وآله الخبايا النقاء الى يوم الحزاء  
وبعد فالذي يترى بانه وذكره ولا ينبغي كتمان  
هوان المؤلف المنيف والمصنف اللطيف لكنا  
عزيم شريف لا يعصر عن سائر النشائيف ولا ينقص  
عن كتب بعض العلماء العارفين لاشتماله على قواعد  
شريفة وفوائد لطيفة وبيان الاصول المحكمة

وايضاح

وايضاح الفروع المهمة مع كثير من التحقيقات الثابتة ومفرد  
من الشذوذات الانيقة وكفاد ما اجاد ونعم ما افاد  
جناب المؤلف الهادي للعباد اصل شجرة العلم والرشاد وروح  
دوحة الفقاها والاجتهاد الذي لا يهدى له طريقا غير هذا الحاضر  
والباري في كل محفل ينادي جناب ردة العين العزيزة الاغما  
زاد ما لا يتعالى شرفا وفضلا في تصنيف هذا الكتاب المستطاب  
الناظر بالحق والقواب المذهب عن الخلل والزلاي جميع الاوب  
فكانت الوهي المنزل لدى الاحطاب وراعي في التكتات البدئية ورك  
الاجاز الخلل والاطنا بالمثل فلهذا وده مدام فضله وبره  
حقيق ان ينفع به الفضلاء السالك والداخل والوسط  
والواصل فلما ريت حسن سليقة واطلعت على كل  
استعداده وقابليته فاستبهاط الاحكام من الادلة ورة  
الارادات الفاسدة الخلة اجزته اتيك ليدى الى







فعله وقرب الاسكان العبدية عليه من اسرار شدة الشبهة التي تعدل حيث لم يكن في العنوان اي معنى  
الادلة العبدية وقد كان المتبع مقادا لادلة الازمنة في بيان موجبات الخلل الواقع في الصلوة مشروطة  
ان الاسكان محمول على الموضوعات في الازمنة وهي الما بين مساواة الادلة لادلة من الملائكة والادلة  
فيها فان وجد ان الشك مثلا موجب لطلان الصلوة فيكون محمول على الصلوة مع الشبهة الجدية  
انها على صلتها وان لم يكن ملتبسا الى كونه في الصلوة وان وجد ان الشك في الصلوة موجب لطلان  
الصلوة محمول على الكلام منه بكونه محمولا على الصلوة بل انما هو محمول على الصلوة فيكون ملتبسا  
الى الكلام بكونه في الصلوة معاشرة ان المستفاد من الدليل محمول على ما فرضنا كون الشك في الصلوة  
محمولا على موجب لطلان الصلوة لا محذور عن الكلام ان الدليل في ذلك المحمل انما هو محمول على ما  
ما لم يكن ملتبسا الى الامرين اعني محمول على الكلام منه بكونه في الصلوة فلا يصح نسبة الاعتلال اليه وهكذا  
فكان المستفاد من الدليل امور وقوتها في الازمنة لا يمكن ان يقال للمحمل انما هو محمول على الازمنة  
علم الشبهة الى تلك الامور والصلوة التي هي استفاضة اعتبارها في تحقق الاعتلال والاطفال لما  
قد مر من عدم انصاف النفس بالحكمة في فعله لا يبعد الشبهة الى ما فرضنا اختيار امور معتدلة  
في طلال الصلوة ان الشك بها موجب لطلان الصلوة لا محذور عن الموضوعات لا يتحقق الازمنة الشكات  
المحمول الى جميعها فلزم ان يكون المحمل ملتبسا الى الازمنة محمول على ما فرضنا محمولا على ما  
لم يتحقق موجب الاعتلال جزا في جميعه شيئا الى ذلك المحمل كما لا يخفى فيحصل ان الدليل في تحقق الاعتلال  
هو الغلط المحمل الى ما استفيد اعتبارا من الازمنة في موجبات الخلل لطلان او كونه محمولا على ما  
فمن ان في الركعة الاولى بترك الشبهة علم لم يعلم ان كان في الثانية يصدق عليه انما هو محمول على ما  
صلوة عزاء بترك الشبهة علم انه هو محمول على الركعة الاولى ومع ما كان بالشبهة الى موجب الشك  
عليه ما سألنا في طلب العمل في الفعل المغيث حتى يتوجب البطلان كما هو محمول على هذا الاستماع الى

والبلان

ينبغي

زيادة في علم الامراج مثل هذه الصورة كالمكر الشبهة في الجواهر من اعتبار الامور الثلاثة التي  
كون المحمل ملتبسا الى ما صدر عنه من الحكم ونحوه وكونه في الصلوة وكونه في الصلوة ايضا وانما  
بالعامر انما في اللغات الباقية في معنى الشك بالصلوة كما هو محمول على ما جعل في فعله شيئا او تركه من  
اي فعله محمول على ما بالنسبة الى ذلك ما يفهم من المصروف مع الشبهة ونحوه بكونه في الصلوة  
مثل ما اذا ادخلنا في المحمل مثلا فخره او بالنسبة الى علمه مع شكته بل انما اذا فرض الشك في  
مثلا في الركعة فاعلم ان كونه في الركعة الثانية او ترك الشبهة من الثانية بغير انما الركعة الاولى ونحو ذلك  
حيث كان ملتبسا الى فعله الفعل او تركه وما بهما من علمه والمال بالصلوة في المقام ما مع النسبة الى ما  
ان هو عبارة عن عرق المعنى من الزمن سواء كان عرقه عن القوة الدافعة والمحافظة منها او خضوعه  
العروب عن القوة الدافعة فيقبل السهول المعنى الخاص والاشياء معا اذن تعلم شيئا ثم جعله من  
عزبه ذلك ذلك الشئ من ذهنه واما ان عرقه بحيث لم يثبت اليه ولا يثبت له احلا فبعد ذلك  
سهول خاصا واما ان يثبت اليه ولكن لم يثبت على قرينة من اللغات انما يتبعه ناسبا او يحصل  
الخلل المزبور بل ان شئ او تركه بواسطة الشك عرض للصلوة وهو عبارة عن ثبوت الزمن بين الفعل  
والترك فاما انما انما في الشك بغير انما انما في الشك في الواقع انما يحصل الزيادة او تركه بغير  
انما انما في بوق الواقع لم يكن يحصل الشك في بطلونه من جهة الشك المزبور هذا اذا كان محمولا  
محمولا على ما لم يثبت بحيث يتصل به واما انما انما عرقه ما محمول على ما في الجواهر وكونه في  
بطلته لا في نفسه من ان الخلل اما من عدل عن سهو او من نفس الشك المحمل في الصلوة وليس بغير  
بطلته لا في نفسه من كون معنى الخلل في المقام هو الوقوف على الشك لانه اذا لم يثبت الصلوة في الشك  
مع الشبهة الى ما صدر عنه من الادلة وهو من النسبة الى الثانية كما هو محمول على ما في الجواهر  
الادلة الى ما صدر عنه من الادلة وهو من النسبة الى الثانية كما هو محمول على ما في الجواهر

موقوف على علمه محمولا على ما صدر عنه من الادلة وهو من النسبة الى الثانية كما هو محمول على ما في الجواهر  
ان النفس في الصلوة ونفس الشك المحمل فيها والازمنة انما هي ان الشك المحمل على ان  
الامر ليس بكن انما الشك موضع لا يثبت عليه الاسكان ويكتفون في العمق في اسكان الشك الصحيح الكثر  
ما يكثر في البطلان عند الازمنة في بطلان الصلوة بالاشارة اليها كما هو محمول على ما في الجواهر من  
الشك المزبور ومن البطلان وغيره بل هو محمول على استعمال اللفظ في اكثر من معنى واحدا الحكم الشرعي في الواقع  
بيان الملازمة انما هو من لفظ الخلل الغضاب المسبب عن ترك شئ من حركة او شئ من كونه صورة الاعتلال  
عن هذا وهو الغضاب الذي هو متبني بسبب البطلان كما في صورة الشك فيها ومن العلوم ان ارادة  
المعنى السببي ما ارادة المعنى السببي من اللفظ الواحد استعمال اللفظ في اكثر من معنى في بطلان لا يكثر في  
وكيف كان فقد يتشكل الامر في المقام في احتمال بعض اقسام الخلل تحت عبارة الما في نفس سر حيث قال  
الفصل الاول في الخلل في الصلوة وهو اما من عدل وسهو او شك وذلك انما مراده من الخلل ان كان  
ذات محمول على الاعتلال مع قطع النظر عن وصف كونه محمولا على الشك ان الناس الحكم داخل في العامر  
انما الشك في الصورة مثلا اذا كان ناسبا اليه يكون متبني في تركه ولا كلام فيه ولكن يشك الامر في  
كثير من الموارد والادلة في ذلك الا اننا نعلم شيئا من ايجاب الصلوة في تركه انما هو محمول على ما في الجواهر  
ما عت تركه ومن العلوم ان معنى الشك في الصلوة نفي الخروج عنها ونحو الاشكال ان مقتضى قوله  
هذا ان يكون صفة الشك المزبور بالضرورة في وجوده ذات الشك فيها مع ان الامر ليس بكن ويكون الصلوة  
خبرية جازية ان كان المراد من ذلك الشئ وصف الاحوال لانه في تركه الخروج عن كونها خبرية  
لكن كونه متبني في ذات الصلوة وان كان متبني في ترك ذات الصلوة ولكنه لا يبعد متبني في الاعتلال انما  
كن لا كما لو ثبت كونه محمولا على ما في الجواهر انما هو محمول على ما في الجواهر انما هو محمول على ما في الجواهر  
فدفع في بيان احكامها **وعمل** اما العبد من احكامه في واجبات الصلوة اعني الامور التي لها علة

ماتن

وانه رسول الله في هذه الاسكان ما هو بالاعمال وانما انما التي على الصلوة والارسل ملتبسا انما  
عبد علمها والشرع بها كما لا بد من السانبة بالنسبة الى ما حكمهم وشعرهم في الحقيقة هو علمها بالاجال الامن  
وجوده مستندة **الادلة** علم ان من انما التي على الصلوة لعلها لم يثبت على ما في الجواهر بغيره **الشك**  
بطلان الصلوة من الدين وجوده كالتفصيل وانما **الشك** علم بالضرورة خصوص الصلوة والصوم وما  
وان لم يكن تفصيل لا يمكن من الشك في بطلان الصلوة لعلها لم يثبت على ما في الجواهر بغيره **الشك**  
هذا التكليف لا يكون محمولا على الادلة التكليف هو متبني على ما في الجواهر بغيره **الشك**  
بالنسبة الى التكليف عدم اعادة الشك بل انما لا يتعلم مسائل منهم اصله لا يكون ملتبس  
التكليف وحده وهو تكليف البحث اذ هو وجوبه او الغالب في التكليف عدم خروجه من عهد  
التكليف بحسب العادة كبروا الماحون من الرجال في الجواهر ومن النساء اقل على ان تركه ما ذكره من ان  
لا يكون التكليف كالتكليفين بالزوم على ما ذهب اليه بعض العامة وسواء في العامة ومع العامة والحكمة مطبوع  
على تكليفهم بها وبها ليس حال هذا التكليف الامال عليه علمه هو ما ملقوا وقال انما  
فما هو امره في حال واحد العائنة وكذلك في بطلان من اسود لاصع العبد ذلك الطوبى انما هو ما  
من كلامه في سره **وذلك** انما في البحث في الجواهر بغيره **الشك** علم بالضرورة **الشك**  
الاق مسئلة الجواهر في الصلوة في الجواهر بغيره **الشك** علم بالضرورة **الشك**  
**الافتقار** في اخذ في الصلوة الجواهر بالضرورة في الجواهر بغيره **الشك** علم بالضرورة **الشك**  
مضاهية الى الشك في تركه في الجواهر بغيره **الشك** علم بالضرورة **الشك** علم بالضرورة **الشك**  
طابق في الجواهر بغيره **الشك** علم بالضرورة **الشك** علم بالضرورة **الشك** علم بالضرورة **الشك**  
ذلك انما هو علمها او لا يثبت على ما في الجواهر بغيره **الشك** علم بالضرورة **الشك** علم بالضرورة **الشك**  
المختص بالاعمال في الجواهر بغيره **الشك** علم بالضرورة **الشك** علم بالضرورة **الشك** علم بالضرورة **الشك**







الشرع بمقتضى ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 يمكن فعله الشرع بمقتضى ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 انما يحل في المأمور من الشرع وهو في المبدأ على ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 وثالث الاقوال ما حاصله ان المأثور في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 علم التمكن من المأثور في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 يشهد في زمان واحد لا يسمع الاشارة بها كغير ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 الظاهر حيث جعل التكليف الشرعي مكلف بالانعام لعدم دفع التكليف عند ما عجز عن العمل كان  
 معناه ومنه انما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 غاية ما يمكن ان يقال في مضمون هذا القول هو انه لا يوجب وجوبه في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 كاشف الغطاء ويظهر من ذلك ان الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 صهره الصلوة على ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 ترتيب احوالها على الاثر مثلا افاض المصلح المأثور في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 فتصديق في حصول التكليف كان مكلفا بالانعام مكان الشارع مثلا انما المأثور في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 من الظاهر حيث جعل التكليف الشرعي مكلف بالانعام لعدم دفع التكليف عند ما عجز عن العمل كان  
 غير مأمور به ولكن بعد ما عجز عن العمل في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 كذلك وقد سلك هذا السلك في جميع الفروع الا انما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 الدليل ان يكون الامر عند ما عجز عن العمل في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 الامر كان بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير

وبما لا يخفى

نحو

ذلك الامر جميع ادعاءات ملية في عالم الباطن احرار اهلها بالانعام والامر بان عزالا من ان كان  
 مرتب على ذلك الاشارة بالاول مثلا اذ انما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 معناه والامر بان عزالا من ان كان مكلفا بالانعام لعدم دفع التكليف عند ما عجز عن العمل كان  
 معنى انما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 مع الوضوح ان الامر حيث لم يكن مأمورا به في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 لا لا يسمع الاشارة بها كغير ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 والافعال في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 لسقوط الامر بالانعام او لا فعلى الاول من شرح المسلمة من غير العمل والكلام لا يفسد كغيره في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 وعلى الثاني انما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 خارج من المسمى بل من خلاف المسمى من الوجوب المأمور به في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 اذ لا يسمع الاشارة بها كغير ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 وكيفية الاشارة بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 في عالم الفلكية في عالم الباطن احرار اهلها بالانعام والامر بان عزالا من ان كان  
 موضوع من الموضوعات والمأثور في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 بحيث لا يسمع الاشارة بها كغير ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 من غير ذلك في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 فاما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 معناه على ما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير

مشهدا فقد نقص صلواته عليه الامارة وان فعل ذلك ناسيا او سهوا او لا بد من فلا شيء عليه فان  
 قوله ان فعل ذلك ناسيا او سهوا او لا بد من فلا شيء عليه فان  
 او ساهى عن جهل بسوء السان ومفهومه ان فعل ذلك ناسيا او سهوا او لا بد من فلا شيء عليه فان  
 والساهى عن جهل بسوء السان ومفهومه ان فعل ذلك ناسيا او سهوا او لا بد من فلا شيء عليه فان  
 الاصل ولكنه يدعي في السان انه لا بد من فلا شيء عليه فان  
 شريطة ان تكون القضية التي هي محل النزاع في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 امور وهو كغيره في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 لها اساسا وانما جعلها في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 والثالثة الاولى بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 القضية الاولى في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 القضية الاولى في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 العسر والخرج الشدائد لا بد من فلا شيء عليه فان  
 تمكن لوفيه بعد ذلك في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 او لا بد من فلا شيء عليه فان  
 فلا شيء عليه في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 ان المأثور في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 الامارة والامر بان عزالا من ان كان مكلفا بالانعام لعدم دفع التكليف عند ما عجز عن العمل كان  
 الناسي لم يكن في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 القضاء والامارة والثالثة الاولى في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير

المأثور في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 مأمورا بها كغير ما في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 على عدم الاشارة بها كغير ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 الواقع في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 وكما هو عاقل على الحافة الحقيقية ولكن هو عاقل على ذلك في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 من فوطه ايضا معصية فانما هو مأمور بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 ما لا يغيره فانما هو مأمور بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 يدعيه فانما هو مأمور بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 الاقرار المعصية وانما هو مأمور بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 ذلك المسمى في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 على السرير في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 للصلوة على انما هو مأمور بالانعام في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 فمما عجز عن العمل في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 ان ذلك في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 اذ لا يسمع الاشارة بها كغير ما في الشرع على الامر من المبدأ واذ انما في ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير  
 قال قلت لربنا في شرع الله تعالى ان الصلوة الاخفاء به ليست مأمورا بها كغير

نحو







شرطاً في صورة الجهل به ما إذا أعاد على من أحل ذلك الشيء المفروض اختصاصاً به بصورة العلم  
 به ولا الضمان ضرورة أن المتأخرين في حق ذلك الجاهل بالشيء المفروض ليس الإعادة من الإقرار بالجهل  
 فلم يفتقر في حق من علمه بالشيء في الوقت أو في حادثة الإقرار بهذا الدليل لم يطلع عليه  
 إلا لأن بلا الظاهر علمه ووجوده شأن الشرطية العينية مستكشفة بالإدانة العقلية على وجه العمل العام  
 شئ من جهل به مثلاً بعد ما لا يحتمل وقوع الدليل على جهة الصلوة من معنى في الوقت الغير جاهل بالوجه  
 أو حتى الصلوة من معنى في الأوقات الغير مظهره واستكشف أن الظاهر والإدانة كانت مثلاً شرطاً على أن  
 للصلوة وأن علم من الدليل شرطاً على الصلوة أو حتى لم يكتف بها لم يكتف به كونه واجباً أو طيباً  
 كما أن الدليل على طلاق الصلوة عند التعدي في ذلك شئ أو قد يذهب مثلاً أو ما الإجماع على أن الشئ  
 الصلوة مثلاً شرطاً للصلوة فهل حكمه شرطاً واقعي شرطاً على طلاق الصلوة عند الإحلال به ولو زعم  
 الإعادة والضمان ضرورة أن الحكم كونه شرطاً على ما شرط عليه الصلوة وعدم الإعادة والضمان عند ذلك بالاول  
 لأن الأصل في الشرط أن يكون واقعياً وكما ثبت شرطاً على حكمه كونه شرطاً واقعي إلى أن يثبت من الدليل  
 الخارج كونه شرطاً على ما لا يستند إلى ذلك الإجماع فهو ظهور الفطري الشرط الواقعي وهو لا يتم في الشرط  
 هذا فلا يلزم في البين فإن المفروض شرطاً على الإجماع هو وقوعه في لو حل الصلوة بما ثبت شرطاً للصلوة  
 ولم يعلم أنه شرطاً واقعي وعلى معنى تبيّن أن التعدي كونه موجب للطلاق ولم يظهر حكمه في صورة الجهل  
 فتركه الصلوة جاهلاً بل حكمه بالإعادة لولا الشئ في الوقت أو لا يثبت استحالة أن الجاهل بالوقت  
 لا يجوز به المطالب بقوله لا بد أن حكمه بالطلاق أو لا يثبت الصلوة القادرة لذلك الشئ لم يكن  
 ما هو عليه فوقف لغوا بعيداً لا يثبت إلا من إيجابه الكيفية ويمكن القول بالصحة نظر إلى  
 أن المتأخرين من جهل بذلك الجزاء أو الشرط هو الجنس المؤمن بالصلوة الواحدة والقادرة لذلك الجزاء  
 الخطاب بسوجهما بذلك الجنس لأن شرطاً أيضاً في جهل به يكون علمه في موضع الخطاب بالخطاب

فوقه

على عدم الإعادة كما هو المفروض من وجود الألفاظ الدالة على علمه في العمل المطلق وما ورد على  
 اعتبار الشرط الذي فرض الإعادة به أن ادخل على اعتبار في صورة العلم بالصلوة حتى يشهد العمل  
 أيضاً فاعاد على علمه في العمل صورة الجهل بالجهل لا يشترط ما ثبت في الجنس العلة وما دل  
 على اعتبار ذلك الشئ الذي فرض الجهل بالنسبة إليه في وقت العلم به لا يكون من جهل به بل يترك  
 الجاهل بالموضوع عند ما لم يزد العلم على الأمر ولا شك أن مقتضى فهمه ما دل على علمه في أصل العمل  
 إلى الكلف وعدم فهمه ما دل على اعتبار الشرط الجزائي في الوقت الغير في جهل به من الصلوة  
 القادرة لذلك الشرط يمكن عليه حتى إذا كان عذره في ترك الشرط المنجز ما شرطه كما في صورة  
 استصحاب الظاهر إذا لم يرد عليه كونه شرطاً للصلوة إلا أن الألفاظ أنما وردت في الكلام  
 أثرها الزمير في مسئلة الصحيح واللام فلا دلالة فيها بالنسبة إلى الأمور المعبر عنها في الصلوة بل وصلاً  
 كانت الأمور المزبورة ملتفتاً إليها من الجانب ملك الألفاظ ولكن لم يرد في حق مسكوك  
 الاعتبارها فكيف معولوا في الشام فيها في حق ما لا يمتنع بها الجاهل به من أن كونه أوردت في حكم آخر  
 مسكوكاً للوردية من الشاغلين في الجهل بالموضوع والشك به وبعبارة أخرى أنه لا فرق في حق الإعتبار  
 شئ من العلم بغيره من أن يكون جهلاً أو مستكبراً كان أمكن الشك بالألفاظ في اعتبارها أو شرطاً  
 في صورة الجهل به لكن الشك فيها في صورة الشك فيها والألفاظ يمكن في الصورين معاً لا أن يثبت  
 المطالبين في حق ما لا يمتنع من أن يمتنع فيها عن صورة الجهل بالموضوع ثبت من الخارج عدم وجوب  
 الإعادة بهذا الشرط زيد أن فهمه كونه تكليف الجاهل المزبور لنا الشك بالألفاظ  
 في الحكم بأن كونه أضافاً إلى ما علم من الإقرار بالصلوة ولا يمتنع به العمل والإحلال بما جهل بخلاف  
 صورة الشك فيه أو شرطاً في جهل به من الخارج بل شرط عدم الإعادة في حق من أحل بالتكليف  
 فلا يخفى لنا الشك بالألفاظ في الحكم بأن كونه الشك في اعتبارها أو شرطاً في أضافها إلى الشك على أنها

مؤلفه

معلوماً كما أن لوردية من الشك بالألفاظ ثلث فاعلم من هذا أيضاً أن الشك في تكليف الجاهل بمقتضى كونه  
 جاهلاً بالموضوع هو الإتيان بما علم من الإقرار والشرط دون مكان جاهلاً به لما كان الشك بها حاراً  
 فطعنوا في البحث وأرادوا بذلك أيضاً أن لا يكون الإطلاق موضوعاً كما أن يثبت وجوب أصل الشئ  
 بالإجماع والعقل لم يدل دليل على ما يشترط فيه كونه في مثل هذا المقام مخصصاً على من أحل ذلك الشئ  
 مرض استصحاباً للموضوع لا أن لا يكون موضوعاً الشئ الماحصل من الدليل فليكن كان أو شرطاً  
 موجب فاعلم على ذلك الواجب وقيل الأمر الذي فرض استصحاباً في الواجب لا يصح أن يكون مراداً لليب  
 المكلف من الجاهل به للمعذور عقلاً أو شرطاً في الموضوع الطالب من الجاهل بكونه جاهلاً به ولا يمتنع  
 بغيره في الحكم في الجاهل بالحكم المعذور أيضاً فاعلموا بآثار دليله في اعتبار من ترك ما عرفت في الصلوة ولما  
 بواسطة الجهل بحكمه لأعب علم الإعادة كافي في الجهر بالافتقار حيث وعد من أجهل في الصلوة التي  
 لا يفتقر إليها جهلاً وجوب الاختصاص به في الأعب علم الإعادة فثبت معلوم بحكمه بأن ذلك الكلف  
 كان الواجب عليه من الجهل بخصيص ما تعلل من الصلوة الافتقار إليه بصورة أخرى يقول أن الجاهل بالحكم  
 أيضاً كلف بالصلوة والأمر بالعبرة فيها بالأمر والعبرة في افتقارها من الشارع بل دليل معتبر  
 لزوم الإعادة في صورة الإختلاف بين من كان الأمر المعروض مستكشف من شأن اعتبار ذلك الأمر المستكشف  
 كان عتبه بصورة العلم بالأمر واللام لا كالكلف الشارع بالاعتقار عندئذ لكان ذلك الأمر حكمه غير باقي به  
 من الصلوة لثبوت الأمر المطلق في حقها فاعلم الصلوة وعدم فهمه الأمر الدال على اعتبار الشئ المترك  
 اليك ما يثبت أيضاً اعتبار الأمر بالخطاب ثابت في حقها كالكلف لا لاجل أن ذلك الصلوة الواجب ولم  
 بات تمام أضافها إلى الأمر المترك من الصلوة المأخوذة كانت ممتنعاً من جهة فثبت  
 بعين الأمر المترك بها ما عرفت من مطالعة الأمر بالمطلقة الموجهة إلى العمل المزبور من جهة فترك  
 العلم الذي وجب عليه عند الشك فيها ولا يمتنع من المسئلة ليست من شأنه مسئلة الإقرار الذي  
 حتى حكمه بالطلاق أو الجاهل بالحكم الجهر بالافتقار مثلاً أضافه في موضع الافتقار أو الكلف لم يكن















سريان النفس الى الجسم الى الارض **الاشارة** انما هو الفتح والمطلع على النفس بعد ان غلبت  
 الفسادات وقيل الشرح في الحق فيقول بحدوث الايمان بالمسيح وضعه في الارض من باذنه جازي ويصير  
 الى جنة الفرد بين المسح والفساد وعدم جريان ساطع البطلان في جنة ايمان ان النفس عبارة عن اتصال  
 الماء بالابرة مطاوعا وان كان جنة من الاضواء انما هي في نفس في امر الله اليه بالنعيم بالخير  
 والمسيح عبارة عن امر الله اليه على ظهر القدم اذا كان فيها باليد وروحية نفس الفصل في شرح الامر  
 والنهي لو كان الاخصيص بالان الفصل في الاخصيص بالابرة الماء وهو عين النضر في الشيء منه وهو  
 الناطق في البطلان كما في ثلاث المسح فان المأمور به فيه هو امر الله اليه على ظهر القدم فان الارض مستبد  
 يكون اليه باليد وروحية في نفس في عينه بل الشيء منه وهو النضر في الماء وهو عين المأمور به في الارض  
 اضلع الامر والنهي في مورد غنى حتى يارز من البطلان ولكنه لا يبر في ظاهر الامر وان كان عبارة عن  
 امر الله اليه كان يستبد بين الفصل في عينه من وجهه ان بعد ان يبدى بالروحية في البطلان في نفس الفرد  
 فيها ان الارض مع الروحية ايضا لا يكون الاضراء في مال الفرد فيها على ما لا يبر او لا يكون ولا اقل  
 من يقاض الاضراء فيكون تصرفه عنده وهو موجب للبطلان في الظاهر والاسس في الظاهر ان  
 يعمل القول بجواز عدمه من حيث على القول بكونه ثانيا في حال العرف وعدمه في طريقه في سائر ما في  
 النزاع السابق بالجملة والاشارة في قوله انما هو الفتح والمطلع على النفس بعد ان غلبت  
 الاضراء ببولم يثبت اليها الايدي الفاعل في دفعه وقوته فطما من غير فرق من كونه جازي او لا  
 ويجازي في القول في الصلوة وصرها بالشرط بالظاهرة والوجه في ذلك ما ذكر في مسئلة لاس العمل ومكانه  
 من ان المانع من العمل هو فقدان الامر الثاني من وجود الشيء عند امره في الامور من العمل وان  
 موضوعه او يوضع الشيء هو النضر الصادر من الكلف من اختياره في نفس في مال النضر جازي  
 مال النضر كمال الشيء من حيث هو اليه اليه كماله ونضره في عينه اذ لا يصدق عليه ان يضر في مال النضر

عرويا

ان الشارع لا يجوز له العرف في المسئلة العقلية بل اما انما هو ان صرف في موضع حكمه وكما  
 لا يجوز للشارع حصار في ان الاضراء كان كلفا بالصلوة مع السورة وقرنها انما في حال السورة  
 اجتنب ان يكثر ثانيا بالان هذه الصلوة في غير من غير يترك بل وتبين فيها الاجل حصول الاضراء  
 بالامر الاول حكم العقل المستقل حد من روم الاضراء وكذلك في ما اورد خطاب معبر الصلوة  
 بلا صورة مثلا لو كان المأمور به الرافعي في نفس الامر هو الصلوة مع السورة وقرنها ان المكلف  
 اجتنب انما مثل ذلك الامر الظاهر وعلى بلا صورة في عينه في حاله في نفس الامر المأمور به الرافعي  
 كانت الصلوة مع السورة لا بد ان يكون الامتنال في ذلك الامر الظاهر في عرويا وكذا في المسئلة الاخرى  
 الاول وارتفاعه والاشارة في النسخ العقل المبرور ان الشارع لم يشر في موضع الامر  
 الظاهر والمكلف قد ادى الى المأمور به الظاهر في انما والكلف امتناع النفس الاشياء واحدا في الامور  
 للاعادة والفساد كاهلها والحاصل ان الحكم بطور ما لا إعادة والفساد موجب لعدم اصدار الامر  
 الظاهر والامتنال في وجهه في حكم العقل المستقل كما بيناه وبعبارة اخرى ان الامر الظاهر بعد  
 ثبت اعتبار الابد ان يكون العمل بالامتنال بعد لولم يرد وجوب ارتفاع الامر الظاهر في  
 علم اي سواء كان طائفا بالان اهل العرف فيهم من الامر بانما يرد في الطريق مقام  
 الواقع ان يرد في ذلك الطريق المحصول بدل منه الواقع بالامتنال في حاله لا يكون محله والحكم  
 بالعبارة فائدة مثلا اذا انال الشارع في وجوب الصلوة مع الظاهرة مثلا انال لا يفسد القيمة  
 الاضراء في حاله علم ان الظاهر المستعبر فانما مقام الظاهر الرافعي في الامتنال لصدورها  
 الكلام في وجوب الشرح اعتبار الاشياء في وجهه من ذلك حذر اختيار الشارع الظاهرة المستعبر  
 معهم انما من ايمان الصلوة مع الظاهرة المستعبر وان كان المصلحة في الشارع عند ان تكون طالت  
 الصلوة في الامر الصلوة مع الظاهرة الواقعة وبعد انما في الواقع كاهلها في حاله في وجهه

ان







فليس ذلك لأدفع العدم السابق من أصله إلى يرد واثبات كون هذا التماس المصحح  
من جلاء البقا والاسد يحتاج إلى دليل وقد ذكرنا نظيره في مسئلة عدم جواز العسل  
في كون الدم دم الاستحسان بعد خروجه بصل الدم المحقق ضرورة ان اجزاء الاستحسان  
لا يمكن الايجيل المستصحب دم الاستحسان الباقية والمفروض انه شر محرم في المقام وقد  
يقال بان الاصل قيا تحريمه هو الحرمة لما ذكره العلامة في عدم سرعة من ان الشك في  
تدوير الطهارة والحلية معاق بعض المحرمات كالقاي الاعام وقد وجب الطهارة  
حاشية كافي الاصل مثلا فاذا استمكننا في تحقق سبب الحلية كان الاصل عدمه وفيه  
نظر لان محرم المحرمات المأكول محتمل انما هي محتملة بالحلية قبل الشك في الشك في  
ان كانت شرطاً للطهارة فلو فرض إمكانه اكل لحم الجوز من غير ان تصير شبهة لكان  
أكلها باطلاً لا كذكية كالمسك والجماد ونحوها وانما منع من اكل لحم النمل مثلاً من  
غير ذكوية صريح وقد بالقطع مبنية وبشهادة لما ذكرنا جميع ما دل على جلية محرم  
ما في كل لحم فلا يمكن المسك بأصله الاخرية ايضا كما بيناه لا يعل انه يمكن فيما نحن فيه  
الشك بأصله الحمل لان الاصل عدم كونه اى الحمل لا يتركب لحمه لا اشرا اليه  
من كونه اصل المبنى نعم لو فرض كون الشك المسك فيه قيدا للباس مثلاً كما اذا شك  
في الحمل ان من المحرمات المأكول محرم لاجل الشك فيه قيدا للباس مثلاً كما اذا شك  
الحالة السابقة في اللباس ويحقق خلوه عن الحمل المفروض من انما ما مستصحب تلك  
الحالة السابقة اعمالية من الشك فيه تلو شك في الشعر الملقى على اللباس انما  
يتركب لحمه لا يتركب لحمه محرم الشك اما لا عدم كونه ما لا يتركب لحمه لان اللباس  
كان خاليا عنه في زمانه فليس مستصحب حاله السابقة وكذا اذا شك في الطهارة والحوادث

غير مرة والمهم في المقام ان تعرض لبيان وجوب الدليل على كفاية الشك في فيه فتعني ان الصلي  
اذا شك في ان لباسه هل هو من الجوز المأكول محرم لا فاما ان يكون شك في الحكم بمعنى ان يعلم  
ان لباسه من جلد الجوز الكداني الخامس ولكن لا يعلم ان الشارع قد حكم بغيره لم يترك ذلك الجوز  
او غيره واما ان يكون شك في الموضوع كما اذا شك في ان لباسه الخامس مثلاً هل هو من جلد  
جلد البقر او الاسد مع عدم كون البقرة كالمسك والاسد غير كالمسك فليكن الاول لا اشكال  
في جواز سلبه فيه احواله الاصل لا الحمل المستفاد من جملة الاشياء منها ما روي في قوله تعالى  
عن ابي جعفر عليه السلام مثلاً من اكل لحمه المحرمات في ذلك الوقت لا يفسد حلاله الناس وانما الحرام ما روي  
اكلها لهم خبرها فانها في ذلك الوقت لا يفسد حلاله الناس وانما الحرام ما روي  
في القرآن ومنها ما في ذلك خبر اخر من محمد بن مسلم المروي عن العدل من انه ليس المحرم  
ثم فرض هذه الآية قبل الاجابة ومنها ما في ذلك خبر ابي الحسن الليس عن الصادق عليه السلام  
وانما الحرام ما روي في القرآن والا فلو كان في ذلك وجه من كلام الشاهد الثاني قد مر  
في كتاب التماسات في الجوز المأكول من الجوز ان الاصل فيه المشبه حكمه هو عدم حلية  
العلم وذلك متفق عليه لما ذكره في كتاب التماسات من ان مقتضى اصله الا باحة والحلية الثانية  
بمثل قوله تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا وما في مثل الجوز المأكول على حلية غير المذكور  
في الآية الشريفة انما هو حكمه في المسئلة والدم وحكم المحرمات في حصة هذا ذلك دعوى في عدم العلم  
وتحريمه ليس به كونه من لوازمه مع ما ذكره في الدواعي وعلى الثاني في الظاهر من عدم حلية  
العلم استحسان احواله الاصل الا ليس له ان يفسد حتى يمكن استغناءه ان لا يكون حكمه المستفاد  
مع السيرة وجعلها ما هو مستصحب بالاستصحاب بان يقال انه قبل التلبس مثلاً لم يكن لا لباساً  
الا في كل محرم بعد تلبس ذلك الجمله شك في انصافه لا لباساً الا في كل محرم لا في مستصحب عدم

نعم

الاشكال فلا معنى لورود الامر بالاعادة بعد فرض كون المكلف به في تمام الوقت  
شياً واحداً وعدم كون الدليل شرعاً وشيئاً الاخر غير فساد الامر الاول والوجه  
سقوطه بالاشكال الحاصل بالصلوة في الجملة الذي تام السنن على كونه من مأكول اللحم  
محرمة وورود الاشكال عليهم بما ورد في الامر بالاعادة في من اصابه عليه عند  
اختلاف من جعلها الامر بالاعادة الصلوة الواقعة من الطهارة المستصحية عند  
كونه حدثاً ولا بأس بشرط الاشكال ثانياً وبمحصول القول بالاحراز معناه وشفاة  
سقوط الامر الاول باثبات المأمور به على طبق اسد في الطريقة المعتبرة شرعاً ومعنى الامر  
بالاعادة بقاء الامر الاول وعدم سقوطه باثباته على طبق الطريق المعتبر فتكون الامر  
بالاعادة متافياً المقتضى الاجراء وبذلك الجواب عن هذا الاشكال عن قيامهم بالكتف  
والامر بالاعادة لعدم سبب غير عدمه لحدود الامر عليه بالاشكال كما في ان يتركها  
هذا امران فيشبه احدهما كتف به في حق الماهل بالواقع والاخر كتف به في حق  
من لم يدرك الكتف الثاني كما يشهد اذ صلى في اول الوقت ثم وجد الماء على الفؤاد  
فوجب الاعادة عليه وكما صلوة الصبي المعادة جماعة لا واداك ثياب المجاهدة فان كان  
المسئلة فيها قد اقصت الاستصحاب وفي سابقتها اقصت الوجوب لشدتها فيها  
الا ان بعد الطهارة الاولى المأذون على وجوب الاعادة في موارد الخاصة في كون  
الاعادة لا واداك المأمور به الاول الواقعي لا انما امر تافه مستفاد في منتهى ترتيب  
من ذلك الجواب ان يقال ان الثابت ان يكون الامر الظاهري مستفاداً لا لاجل مراده ان  
الشارع اذا امرنا بالاعتد على مقتضى الاستصحاب او البدأ والنية او غيرها ما جعله طريقتاً  
لنعمن الاول الماهر وكان المستفاد من محرمه العمل بهذه الامارات ان كل ما كان الشك

فما سئل واستلزام احواله عدم كونه ما لا يتركب لحمه كونه مأكول اللحم وكذا السلام  
احواله عدم كونه بمسألة كونه طاهر شرعاً في المقام لان ملك الامر الشك غير علاج اليه  
في الصلوة ثم والثاني من التماسات في لزوم الاعادة عند كثرة اختلافات ويحقق كون  
الشك فيه ما لا يجوز فيه الصلوة وعدم مطلق الكلام فيه ان في الصلوة الاولى اعني  
ما كان الشك فيه ذات اللباس الذي صلى فيه والظاهر انه اعادة صلوة المفروضة  
بلا خلاف لعدم اتیانها لمصدر الواقع بله لا الظاهري ايضا المأذون من اذا انقضت  
في المسئلة انصلى في الشك فيه من غير مسئلة المأذون في ذلك ظاهر في ذلك ما في  
منع إمكان قصد التفرقة له بهذا الفعل الشك في تعلقه بالواقع والواقع ما في  
الصورة من الاخرين اعني ما كان الشك فيه شياً واحداً عن اللباس ملائماً له  
كالشعر للماء عليه مثلاً او ما كان محملاً للصلي كما عند بل في الفعل مثلاً بغير مقتضى  
القاعدة الاولى كما بيناه في المسئلة السابقة لعدم طهارة الاعادة ايضا لعدم كون  
الاشكال بالامر الظاهري عزاً من المأمور به الواقعي ووجوب احواله الواقعي مما يمكن  
بحكم العقل الانشأته البديهة بل دليل خارجي في جعل الطريق الشرعية ولكن  
الثالثين بالاجراء حكوا في هاتين الصورتين ايضاً كناية الثاني بها وعدم لزوم الاعادة  
بل عدم جوازها مستند الى ما سألنا ان الشارع بعد جعله طريقتاً الواقعي ووجوبه  
العمل بها ما مروي في الطريق موضوعاً في فرض الواقعي كما يقال صلى في جلد الجوز  
المأكول محرم في الواقع او في جلد الجوز الذي دام الشبه على كونه مأكول اللحم  
فيعد فرض ان المكلف قد صلى في جلد ما دام الشبه على كونه مأكول اللحم لا شك انما استند  
لذلك الامر الشرعي الدال على العباد في النية ومن المعلوم ايضاً ان الامر يقتضي جعله

المرتب



شروط في الواقع باعده تدبث كل منها بالحدى هذه الادلة الظاهرية فلا بد ان يكون لها  
عليها لا اعتبارا فنفى هذه القاعدة في كل الشرائع ان كان على حكم ما دل  
على اعتبار الادلة الظاهرية وجبها فادول دليل على وجوب الاعادة على من لم يترك  
التكليف الشافعي الواقع كان المستند منه ان الامر الظاهرى هو شرط جيل الشرط  
عليها بل انما يترقى رضى الدخول في الشرط والاكتفاء في دفع المانع عن الدخول فيه  
وتفصيل الكلام ان الشائع اذا حكم وجوب الاعادة على العامل بمقتضى الاستصحاب  
الطهارة المحسوسة مثلا فكيف من كون الامر الجليل بمقتضى الاستصحاب في حق  
ذلك الشخص متبعا لجزء الشرط والاذن له في جواز الدخول في الصلوة التي كان  
الدخول فيها بدون الطهارة حراما فالدليل الظاهري انما افاد دفع المانع عن دخوله في  
الصلوة ولا يقيد سد الشريط الواقع بالشرط العلوي وامان الم يثبت فيه الاعادة فنفى  
الدليل الظاهري ان هذا الشرط الذي لم يحرمه المصل على غيره المصلي على غير المصلي والذين شرط على  
بعضه ان شرط في حق العالم به ولا بالنسبة الى الجاهل برتبلى شرطا بل الواقع في حق  
الجاهل هو الاعتقاد بطهارة المصلي التي يثبت بكون الجاهل مثالا في يد المصلي فان فرض  
الشائع العمل بمقتضى اليقين انما يثبت عدم المانع من الدخول في الصلوة مع هذه الجملة  
الماخوذة من يد المصلي والى من الدخول فيها مع جلد الميتة ثم انقطع بالاصل المحبر  
من قبل الشائع فان قلت ان مقتضى هذا الكلام هو عدم جواز احوال الشرط والعينه  
بالادلة الظاهرية مع ان العلماء كانوا يثبتون الشرط على الطهارة بالاستصحاب ويحرمون  
الادلة الظاهرية قلت ان من يقول بان الشرط على مقل ما يحجب احواله اما بالعلم الاعمى  
او بالعلم الشرعي بطهارة الشريط الواقع عندنا فالتا لم يعدم احوال الامر الظاهري

الواقع

الواقع بالادلة الظاهرية والشاهد على ما ذكرناه عدم نفي القائل بالامر من دى  
الطريق الشرعي والمقدور العيني كالمصلي عند حصول من جميع ما ذكرنا ان القائل بعدم الاعادة  
يقولون بان الشائع قد امرنا باننا الصلوة بغيرها اتموا الصلوة مثلا وعلم انه بعد  
فيها امور عديدة مثل الطهارة الخفيفة وعدم كون اللباس مثالا من غير اكمال اللبس  
ذلك ونصب الشخص هذه الامور المعترضة طرعا على طهارة الاستصحاب في الاول مثلا  
وبد المسلم في الثاني لا يثبت ذلك الامر بالصلوة بنفسه احوال الصلوة الماني بها  
الطهارة لسد اللباس من المصلي اذا اكتسفت بعد الصلوة نجاسة الثوب او اللبس  
اللباس ما لان كل من لم يلبس كائنه من الصلوة الواجبة ويجب الاعادة على المتابعة  
الاولية والعمل بمقتضى المربيين المانزين فيها من قبل الشائع لا يجب كفاية المانة  
بها من التكليف الواقع عند كسفت الخلفات وقوله اتموا الصلوة مثلا بعد ضم قوله  
لاستصحاب المصلي بالشك او غيره من اهل على مقتضى يد المسلم لا يثبت الاجراء من الواقع  
هذا الحكم دعائنا وتقدم لنا عليه باعترفت ولا من يد عليه ولكن هنا اخر يقولون به  
الفتاكون بالاحوال وقدره بانه وقدرنا ما يرد عليهم من ان قول الشائع انها المستصحب  
للطهارة او انها الاخذ لوليد من يد المسلم اتم الصلوة في هذه الحالة اوسع هذا التفسير  
الماخوذة من يد المسلم مثلا كان مسئلة الغزاة لم تكن وبمحرك ما سلبت عن الصلوة  
الماخوذة وليس بلان بعد هاتين كانا متباينتين وانما الغزاة الاخر اهل على ذلك  
منه كسفت الخلفات وكون ذلك عندنا او كون قولنا لا يترك حكمه كاهن لا يمتنع وقوله  
منه الامر بالاعادة في موضع منها الطهارة المحسوسة المستصحب المانة والمشتق  
في قوله الاعادة الصلوة الاستصحاب فلا بد للقائلين بالاحوال من القائل باحدا من الاول

ان نقول ان الشافعية والمنا تاد انما تحقق كون ذلك احد صلواتك ناظر الى ان الاما  
لادراك ما لم يدرك وان الامر الاول باق والاعادة لحصول الاشكال به ولكننا لم نقبل به  
بل انما نقول بان الامر بالاعادة امر جديد مستقل والاعادة انما هي اشكال لغوي اعد  
لاشكال له اتم بغيره وكذا اعاده التبرع عند وجوب المانة في وقت على القول بوجوب فاته  
لاشكال في كون التبرع لا شرعية مأمورا به وجزا في حقه لولا الامر بالاعادة عند  
وجوب المانة وكذا الصلوة العادة جماعة وعلى هذا فانما بالاعادة انما هي كونه  
الصلوة الثانية اكمل من الاولى وان كانت الاولى كافية ايضا الا انك خسرته  
ذلك من الصواب الثاني ان نقول ان الرضا المستند من الامر الظاهري انما هو  
في حق من لم يجب عليه الاعادة وان ثبت في حقه وجوب الاعادة فظهر من الامر  
للاعادة ان لم يكن مأمورا به اجزاء الامر الظاهري والعمل به فربما بالاستصحاب وجوبه  
ثم وجب عليه الاعادة عند اكتشاف عائقه بغير الواقع يظهر ان عدم الاستصحاب في ذلك  
المواد على من يمكن مراد الشائع وفيه نظر لان المصلي الساكن في الطهارة المستصحب  
بالاستصحاب المفروض مثلا لو سئل الشائع قبل دخوله في العمل من جواز دخوله في  
مستصحب الطهارة وعدمه حكم الشائع له بالدخول لمعا فلا يكون ولا معنى لقوله اعد  
ان لم يكن مراد الى الثالث ان نقول ان مرادى من احوال الامر الظاهري انما يكتسفت  
عن كون اعتبار الامور المعترضة في الصلوة في حق خصوصي المأمور بها او اما الماهل فليست  
الامور المفترضة للعالم المجمل انما يشرط في مستصحب كاهن مقتضى الامر وجعل الطريق  
فالصلوة الواقعة في حق المجمل في الحقيقة هي الاجزاء والشرائط المعلومة عنه فانما سر  
الشائع بوجوب الاعادة عليه من جهة شئ من صلواته لا يكتسفت ذلك الامر

الاول

الدال على الاعادة من كون ذلك الشئ المعادة لاسلطة الصلوة معتبرا في الواقع ومع الاجز  
الامر الظاهري من الواقع فان قيل ان معاشرة الظاهر من ايضا مستحسن لاستكشاف  
الواقع بالادلة الظاهرية فيصيرون استصحاب الطهارة مثلا كاشفا لتبدل طهارة  
الواقعية فكيف يصح منهم القول بان شرط صلوة المجمل باعلم باعلم واعادة وعنده  
اشراط الشريط واقعي في الصلوة فلما ان فسكهم بهذه الاول انما ناهى الاجل واقع  
من الدخول في الصلوة اذا الصلوة ختم الا لا يترك بغير ايدون الطهارة مثلا فتبين  
باليد في الاول والاستصحاب في الثاني لا يرفع ذلك المنة من الاجل اولا كونه الشئ  
ما يترك بغير ايدون الطهارة الواقعة في المفروض اذا الشك في نفسه كفي في احواله وجوب  
الشريط لما عرفت ان الشرط عند هم صلواتهم للصلي لا ما لا يعلم والحاصل انهم يقولون  
ان اليقين دليل التاكيد واستصحاب الطهارة محور العمل مع ان جرد الشك في وجوب  
كان للدخول في العمل ولا حاجة لهم الى ذكر الدليل الظاهري فسكهم سلك الادلة انما  
هو الاجل لان مقتضى الشرط العلم به من المانع العلوي والعلم في العصر الماني انما هو العلم  
الوجداني والشرعي فاذا كان العلم الشرعي في جوده المانع كاستصحاب عدم الذكر في الجملة  
مثلا مأمورا بوجوب الشك بل دليل ظاهري اخر كالدليل مثلا في ارتفاعه الشك في اليقين  
انما كان لا يرفع المانع للاحوال الشريط وان قلت انها ان ما وجهت بركا منهم  
ان يكون جرد الشك في الشرط عند كونه في احوال الواقع فلا معنى لقوله ان الامر  
الظاهري بغير الشك في الشرط عند كونه في احوال الواقع فلا معنى لقوله ان الامر  
المانع اذ لا يرفع ذلك الامر الظاهري الى الشك المفروض لما وقع في الواقع الشرعي من  
المن كاهن فان قلت ان في بعض الروايات ما في الدخول في الصلوة اصلاح انهم



سكون فيه الاول المظهر انما كان مستعصا للظاهرة فلا يخرج للشك الا  
لعدم الاعادة بل الدليل هو نفس الشك في الظاهرة فلما لم يجد من انما هو متناهي لم يكن  
لوجود المانع دليل شىء ومع ذلك سكون بجزء الدليل الظاهري بل انما سكون  
في مثل هذا المانع من الاستدلال بالاول المظهر فان قلت ان معنى الشرط العلمى  
ان يكون العلم الجدى في وجود المانع عليه شرطا فكيف يمكن الشك بالاستعصا في  
وجود المانع حتى يخرج في دفع المحكم حكم الاستعصا الى قبل اليد ويخرج في المذكرة مثلا  
فلما ان الاستعصا انما يثبت شيئا وبانيا فيحصل العلم في وجود المانع مثلا فيما نحن فيه  
ثبت بالاستعصا وجود وصف الموثق لهذا الموضع ويعمل استعصا به يحصل العلم  
بوجود المانع وهذا هو الراء لهم من العلم لان علم الفاسدة سران مستخدم بل ان يكون  
وصف الشريعة والماتية متعلقا بنفس العلم بل مرادهم متعلقا بالفاسدة الواقعة  
بالعلم وكشفت عما ذكرنا من كون مرادهم من الاجزاء الاجزاء بالنسبة الى الامر الواقع  
وكون الظاهري انهم لا يفترون بين من كان له دليل ظاهري كالمرا ولم يكن له دليل  
ظاهري كالساقى على الشك بالذليل بل في غير جوده مثلا وكما نحاول ما يجهل المركب  
او المحال الساقى او العاقل حيث لم يكن لهم دليل ظاهري مع انهم يمكن بالاجزاء  
في حق جميعهم وليس مرادهم بالاجزاء بالنسبة الى الامر الواقع اعني اتقوا الصلوة  
مثلا وقد ذكرنا عن انما انهم ما يوردون بالامر الواقع التضمين بالشرائط التي لا تلحقها  
عليها ولو شكروا في حالها ليس كالمقصود ما يوردون بالواقع الجامع لجميع الامور المعبر عنها  
واتقوا قد ظهر لك ما ذكرنا ان الاجزاء يمكن اعداد لمن يدعيه من اجل وجهين <sup>الوجهين</sup>  
احدهما الامر الواقع مثل اتم الصلوة ونحوه واجزاء الملائكة في دفع المشكوكات الشك

فانهم

في دفعه وعدم شرايطها بالاصل والماتى الشك بالامر الظاهري مثل قوله اهل الذمة  
او بالبدل الشك بالاستعصا لكن الاعاد في مذهبهم بل منهم هذا لا دلالة  
قد عرفت من ان الامر الظاهري قد لا يكون موجودا في مورد حكمهم بالاجزاء كالاستدلال  
السابق فلا يمكن للقاتل بالاجزاء الا الشك بالامر الواقع في عدم الشك بالامر  
الواقع لما كان التكليف الفعلى مشروطا بالعلم فيسببه اليه التكليف بقدر ما علم  
من الامور المعبر عنها في المكلف به واتقوا دون ما لم يعلم منها ضرورة اشتغال تكليف  
التيما على فالتى جهل بفاسدة غيره مثلا سببه اليه التكليف باصل الصلوة واعلم  
من شرايطها دون طهارة ثوبه واتقوا وكان صلوة في الثوب الخس القوي جهل  
بفاسدة غيره وكافرة في حقه وان سببه حاله للتكليف السابق فالاصل عدم تكليف  
اخر عليه وعدم لزوم اعادة صلوة على ثبوت من اخرجهم لزوم الاعادة عليه في موضع  
بسبب نقصان شرط لم يسلمه مثلا فهو مكلف عن ثبوت التكليف السابق والصلوة التكليف  
بالى لرب عليه وجوب الاعادة انا المانع على عدم المطابقة وعلى هذا فلهم  
الامر الظاهري بقدر الامور لا عن مساهمة اذا الامر واقع في وقت يوجب ثبوت  
وجوب الاعادة في مورد علم ان الامر الواقع مستند في الواقع بشرط ما ثبت  
نسب الاختلال وهذا ما يمكن ان يسميه به الجمع بين القول بالاجزاء في الامر  
الظاهري وبين الحكم بالاعادة وقد استغفرت من موضع ان نظر العلماء الى دوران الاعاد  
وعلمها بالاعادة والواقعية منها ما ذكره العلامة في ذكره في المتن على ما يمكن من ثبوت  
لوراى الماسم فحاشى على ثبوت الامام فان فلما يعلم الاعادة مع التماس الفاسدة  
محتمة صلوة الماسم والا فغزو منها ما ذكره الشهيد من ان اذا نسي الامام سجدة او

**و اما المسألة** في ادوار الغفل وبيع الشك كانه حرج في التماس على ما نقل عنه ولا يطاق على

الشك في الدعوى مع سبق الخطا وتصل من هذا الباب خلاف في الاجزاء على الشك حيث ان سببه  
كاهو غفلت وتعدى في التماس على ما يظهر من المسائل في الفروع في الاب سابعاق الاجزاء مطلقا  
اي لو كان جزء اما تركا او كان ام صوابا كالموا لا ان يشبهها فلهي على ضد العمل المشكوك بالاعادة  
المذكورة ثم ويكتفى عن ذلك لا يحط الا عند باب الغفل انما هو الغفل الواقع في الصلوة من جهة  
ترك احد الاجزاء او زواياها او تركه وسببه في الغفل من فصل الشرط او تركه في الغفل كما كان ترك  
وذلك يظهر من ان الساقى طريق الفوم حيث ذكرنا انهم يذكرون التسوية في الشرط في بابها الا في  
هذا المقام فلا خلاف ان الساقى في الموضع المذكور والشرط هو التسوية والفقهاء من ان ذلك  
الجزء هو الشرط بخصوصه لا بد من العلم بغيره من جهة ذكره او شرطه او بغيره في بعض المقامات  
منها ما اذا ثبت بالحد في فصل تركه في حيل القهارة المستعصا فلهي ان كان محذورا من تركه  
الذي يسل مثلا على انه لا اعادة عليه من تركه في الصلوة فاسبا اصل الاول لا شك انه متعمد ترك  
الظاهرة ولا يجد عليه اعادة ناسا ان كان يقينا بالحد في ساقا كما فوسنا فلا يبعد صوابه  
بغيره في الشك فانه قد صدق عليه انه ناسا او لم يفرق انه قد غاف عن شرطه في القهارة للتساوي  
وفلما اجتمع في بعض خلاف التسوية عليه **وهو** ان لا يمكن تعميم صلوة اسلامه  
للاستعصا في المقام بل انما هو محتمل الاستعصا لانه قد انقضت اليقين بالظاهرة باليقين  
بالحد في كونه ساقا في الامر فغفل عن التماس اعني اليقين بالحد في فصل الشك المذكور  
فلا يخرج من ان الاستعصا به وجوده بين سابقه في شك لا يخرج من وجوده في المقام لا تركا  
مبينا بالحد في كونه ساقا في الامر فغفل عن التماس اعني اليقين بالحد في فصل الشك المذكور  
كلها موجودا عند انه يقول في الصلوة بالاصل في دليل الاستعصا باقصر ظاهر حتى يكتفى

لم يتفرغ وان ضي السيد فيه انه يعلم ان الحق الواقع كالشرط الواقع والجزء العلمى  
كالشرط العلمى لا يمكن ان يكون واحد وسائر الواجبات احواله عليه ثم ان الجواب الذي  
ذكرناه من ان الاعادة مكلف مستعمل ليس بعدة كثيرا بل لم يظهر بعد ذلك على  
مع لسان الاذان والافان ما يثبت بعد الادراك كمال الصلوة وكالعادة جامعة ومستمرة  
من الزمان المارودة في حوز الاعادة جامعة ان الصلوة الثانية ليست نافذة بل يثبت  
الاحسب الصلوة بين اليه وذلك لتعلق بحوز الاعادة مطلقا في الجملة لا ادراك الكمال  
بها كما لو صلى مع امره في ذلك الاعادة مع الزمان او صلى جماعة ماسوا فبعد ما اما  
ويروى ما يثبت ما يثبت به والظاهر على هذا الجواب ان الاعادة مما يثبت به الاعادة  
هو الماسم وبيع كالحج الناسد الذي تدمر بعد موته صوابا ان الذين هم الماتى  
ولكن مع ذلك كمال الاعاد هذا الجواب عن امور غريبة ان سبب استلزامه الغفل لان الاعاد  
في حق صلواته وفي ذلك هذا حله المستندنا وفيه من اسكام الخلل الواقع عن  
عدم واما السهي

والله اعلم









































۱۲۸

الركب هو السهل بين مع الاستثناء عنها مذكرة بأداة الركعة فغير لها الهاجدا لأجل الصواب والرفق  
فكان يقال زيادة الركعة بمطالبة بزيادة الركع فقط والركب بين لك وجوب الطلاق وكيفية كانت  
موضوع المرام يحتاج إلى التمسك في مورد من أحدهما في بيان مشقة الفاعلة الأولى والثانية لأن  
مقتضى الفاعلة الثانية وقبل الشروع فيها لابد من ذكر مشقة في فهم الزيادة وكيفية جمعها في  
الركبات فقولنا الزيادة في المهية الركبة جارية عن الثاني ما يند على الإزالة المعبرة في الركب  
فلا بد وتقتضيان من ملاحظة حاصل المهية الركبة وان كان اعتبار الإزالة والخير والمخير فيها على معنى  
خاص وكيفية في مرتبة خاصة وهو كقوله تعالى في الحنك شرط عدمه فلا كلام بتحقيق الزيادة  
ما يأتى شيء من ذلك إلا أن الواجب في الكلام في تحقيق عنوان الركب ما يأتى وما يند ضرورة أن مرجع  
هذه الزيادة إلى التمسك في الركب لأن الركب من الأجزاء العشرة المشرط بعدم إدارته على غير مقتضى  
بعض شرط كالإختصاص والكلام والسبعة من المشرط يفتى بغير اعتبار شرط في الحقيقة من أن الركبة  
من أحد عشر جزءا لكن أن الركب المطابق فلا يدرك في مقام التمثال أن يأتى الركب بأجزاء الباعين  
الجزء الزائد وان كان اعتبار الإزالة والأجزاء في الركب على غير لاشترط على أن يكون المختص في الركب  
تخصص ذات الأشياء العشرة مثلا من حيث من غير ملاحظة إتمام العريضة ولا ملاحظة علم صحتها  
معها بخصوص الزيادة فاعلى وجوه ثمانية الأول أن يأتى المختص مثلا ما يصدق على الركب ما يند  
ثانيا ما يصدق كونه كالأجزاء عشرة أو اثنا عشر ما أن الجانب في العلة أمان السورين أو إثنا عشر  
مرتين الثاني أن يأتى بالسورين بعد انتهاء معاودة واحد للصلوة كالأجزاء أو الرابع في الصلوة  
إثنا عشر من نظم السورين الثالث أن يأتى في صلاة الجمعة ثم يأتى في الثانية من حتى أو يأتى  
أو يجرى دليل النفس إلى أن كما أن من السورين الثلاثة ثم يأتى في صلاة الجمعة ثم يأتى في الثانية من حتى أو يأتى  
ثالثا ما يند ضرورة أن يأتى في صلاة الجمعة ثم يأتى في الثانية من حتى أو يأتى في الثانية من حتى أو يأتى

على الاول فانما يظهر ان وجوب الطلاق اى مطلقا المركبة المشتمل على الزيادة المحرصة التى اضافه  
انفسا الاستثناء سواء كان حاصلا للزيادة او المبررة من اول العمل انتهى حين دخوله وشروطه  
المركبة الغرض اى اشفاء الفرية لان المانع المشتمل على الزيادة حلالا او محررا والمأخوذ به المانع  
مضرة ان المأخوذ به هو المركب الخافى من الزيادة والمانع ليس به باعتباره فاعلم يحصل الزيادة ذلك  
المركب فلا يلزم للانسان بالتركيب الخافى من الزيادة استثناء لا للمرضه بمقتضى الدلائل بل بمقتضى المقاطع  
واما على الاخرى ترى فان كان ايمان الزيادة عن عدم وجود كاهل الطاهر فانما يقتضى اتمامه الاشارة  
فيما عدم الطلاق مضرة ان افعال كون الزيادة موجبة للطلاق والوجه فيه ليس الا من جهة استثناء  
ما فيها حيث ان المانع جازع فاشترط عدمه في الشق ثانيا فان الزيادة وجوب الطلاق اولا  
ككون جميع ذلك الشك انما يعلم الزيادة شرط تحقيق هذه الصلوة حتى يصح منها ما صرف  
ركعها في الصلوة ولو اوجب البعث بمقتضى الاشارة المبررة فاعلم ان الامور المتعلمة من مقتضى الجزالة العلمية  
الاولية الجارية في البواطن هو العلم واذ لم يكن علم ما عينة الزيادة في صورة التماثل علم ما فيها  
في صورة التماثل بين اول وقد علم من العلم ليس من الزيادة على طلاق الصلوة وزيادة الكون والوجود  
بان فيها اعتبار هذه الصلوة وجوبها من الترتيب الموقوف ومقتضاها اى مقتضى تعليمها ان يكون الاصل  
الاولى في طلاق الزيادة مقتضاها الطلاق غلظت مضرة عن تحقيق الغرض في هذه الصلوة المتصورة بها  
كما يحقق في صورة الغرض ولكن تميز نظر ان مراده من الغرض في هذه ان كان حصوله في الهيئة الشخصية  
الصلوة فهو سلم ولكن كان ما عداها وسبب الطلاق اول الكلام كيف يتوقف على ايمان ان الصلوات  
المعصية وكل واحدة منها ظاهر الاشارة بكل حرف من الصلوة الموجودة في الخارج متعارفين الاخر  
منها وان كان مراده انها وجوب تغيير الهيئة التي هي من المعصية متتاليا مع وقوعها في وقتها  
الزيادة ما عتقت الصلوة وهو اول الكلام كما ترى فلا يميز في ظاهر الممارسة ان مراده ان كان تعليم الهيئة

الشيخ

التوبة والعسرى عنه وان كان بعد التوبة فكيف يترك حرق المنع قبله ولو ما شفى الجلد  
 الباقي المستعار من عجزه زاد الحق في الاعادة الصلوة الى الحق في الحكم بالجلد ان التوبة المذكورة  
 والحق في حرها الا حرمها دليل كرامة الكبر مقتضاه القيام للمسجد الى كبره ونحوها خلا فالت  
 ذلك ان التوبة عسيرة وجودة التعذر فلا تشمل صورة الزيادة قلت قلت عرفت سابقا انها لما عرفت  
 عدم الاعادة من قبل كل ما عرفت الصلوة ويجب الاعادة علما من قبل التوبة وهذا العرف  
 المستثنى بالسنة من سماع من الزيادة والتوبة لان ظاهر التوبة وان كان حرمها بانها لا يجرى  
 عليه الا ان لا يمكن اعادة ذلك والالفاظ الصريحة على ما عرفت التوبة من حرها بانها لا يجرى  
 حرها بالتوبة من الوجه الثاني حكى من ان التوبة لا تجزئ في الزيادة من قطع الخط عن جهة  
 وجودها الثاني وعليها كل حكم يحرم على الزيادة والتوبة كان المراد من المستثنى من التوبة بانها  
 كان قائما على الاعادة الى الشيء في الخارج من ان يكون وسوء عملا او مسجدا او امرى او غيرها  
 السكوا والعمل مثلا يقال ان اعادة التوبة من قبل الخط ووجود العمل لاعده ولكل الخط  
 هذا لم يرد علمنا من جهة ذلك عسيرة التوبة بانها لا تكون المراد من التوبة اعادة العمل  
 الثالث ان يكون عدمه وقتا من عمل الخط واعداد كل ما صحح خطا فعرفنا الا ان من يرد من التوبة  
 ما صحت من قطع المنع عن جهة وجوده وعدمه من حيث التوبة يكون على ما عرفت في جانب الزيادة  
 وجودها الثاني فلا إشكال في صحة التوبة لسوء زيادة الاعادة بانها انما الاشكال في انها معاودة  
 المعصية الدالة على الجلبان والزيادة على ما سواه كان من التوبة من عرفها من جهة زيادة  
 استيناف الزيادة في علمه للكسوة بعد ما واستند الصلوة استينافا او بعد ما الرأى وعرفه ومنها ما  
 من ان الطواف ساقط لانه متعلق بالجلد الزيادة ومنها ما ورد في تعليق النبي من زيادة الزمان في الكسوة  
 ومنها ما ورد من تعليق وجوب الاعادة من بعد عسيرة التوبة من فرض الله على ربي وعن المصنف



















الصلوة عند الذكر كما يشهد بهم في المذرك وفي المذكرة وعرض الإجماع على ما على بطلانها لو كان  
 البطلان محققا وذكر الحاشية في بطلانها في عصر الحديث خصوص في الشافعي فظهر منه انه لا خلاف بين  
 أصحابنا في بطلان الصلوة كما اذا كان الشكر بعد ما مضى الصلوة على ما عدا ما نسب الى ابن  
 بابويه في المنع من البناء على الإتمام لو كان المعصية من الإختصاص بمعنى انه انما يخص ما مضى  
 من الصلوة ركعة كان وانما لا يبعد اهل الصلوة شكلا وسقيا بعدة روايات منها صحبة  
 عبيد بن زادة قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى ركعة من الصلاة ثم انصرف وخروج في سجدة  
 ثم كرر الصلاة فذكرها قال عليه السلام نعم ما مضى منها حتى ذكرها من ابى جعفر عليه السلام ومنها ما مضى من  
 ابي عبد الله عليه السلام فذكرها ما مضى منها حتى ذكرها من ابى جعفر عليه السلام ومنها ما مضى من  
 او على انه يفتن في الركعة واستبعد في المذرك ثم قال وعكر الجمع بينها جعل هذه الرواية على المناقضة  
 الاستئناف على الاستصحاب فتد وان كان ما في يد وقيل المصلي من الامور التي يطلها لوقوع عدا  
 الاسهل كالكلام ونحوه كان فيه مرد من حيث الحكم بالبطان وعلم به ضرورة انه على صلته ويحب  
 الكلام من حيث كان المروى ابراهيم باعها وخروج من الصلوة فتاب وصحب الاعادة ومن  
 حيث انه لا بد من شك في الصلوة على ما وثق في هذه من التكليف الصلوة على من الغاطض والميل  
 لا مطلق المكمل كان الاشبه الصحيح كما صرح به في حديث قال والاحم انه لا يبعد مطلقا ويدل عليه  
 روايات عديدة فلا عذر ولا ممانعة ولا امر في التفصيل السابق صالوا ذلك التسليم ثم ذكر بناء على وجوب  
 التسليم فانه ان ذكر قبل فعل المنيق عدا او سهوا لا اشكال في صحة لان مجرد الشك في وقت ما لا  
 وجوب الطلاق ولا سماعا لغيره اذ كان الايمان بالشيء في الآن الا انما من انما من انما من  
 لتمام الاشارة والاراء وان كان كبره على المناق في عدا او سهوا لا اشكال في صحة لان مجرد الشك في وقت ما لا  
 مناذر الصلوة على العمل المروى استغاثه في مقام وان ذكر بعد فعل المنيق عدا او سهوا كالحديث

من

نعم المقيضه نظرا الى كونها اخص من الاول الذي على مناد الصلوة مقتضاه الركعة بناء على  
 ما قدم من ان هذه الاخبار وجوب تنبها لأكلمات الماني بها بعد الخرج من الصلوة فحكم التسليم  
 من هذه الاخبار الواضحة ولا بد من الملك الاشارة في المقام ويمكن القول بالصلوة في المقام تنبها  
 على الاخبار التي على الصلوة في المسئلة ما يمكن الاستدلال بها على تسمية السلام استا واطاهو  
 ان لا يخرج لها في تلك المسئلة بالجملة فالظاهر ان من ذلك المستلزم تنبها بغيرها ولكن كما في  
 في صحة العطف اشتركا في بعض وجه العذر والفساد وكنت كان مقتضى الحكم في المسئلة ما  
 من حيث استثناء العذر والفساد واخرى من حيث اصدار الخصم والارادة فيها اما الكلام من الجهة  
 الاولى فظهرت اختلافات الشبهات في عدم رعاها من الجملد كذا في هذا ويمكن الاستدلال  
 عن ذلك بان ما افاده الشبهات ان عدم رعاها من كسيرة التسليم موقوف على جريان دليل العذر  
 عند اشبات التسليم كما مقتضى بطلان الاعتقاد الصلوة الا من خسه وهو لا يجري في التسليم لان  
 مقتضى على سابق الشبهة اليه ان يكون وجوه العذر او تركه كذا مثلا الصلوة فقتلها  
 لا وجوب الاعادة وهذا مرجع في التسليم لان البطان غير مستند الى تركه العذر لان  
 المكلف المكلف عند تركه عدا ان صدر منه ما في الصلوة عند تركه كذا مثلا الصلوة فقتلها  
 الطول الما في صفة الصلوة فالطالان مستند اليه وان لم يبعد منه ذلك فلهذا انتم الصلوة بالبيان  
 التسليم فلا يكون الزاوية شاملة حكم التسليم فلا دليل على ان ترك التسليم لا وجوب البطان ونحوه  
 المستفاد من الروايات ونحوه الا ان الصلوة في حق الماهل الماهل من ادراك الروايات  
 ونحوه على الروايات وما فيها ان كانت معبرة في حق الذكر كما علم صرح به في قوله عليه السلام العذر في وقت  
 الركعة والجمعة ولا يوقف جريان دليل العذر عند اشباته على شارة البطان الى ترك المنيق عند  
 العمل ونحوه الا انما في مقام موضوع الشبهة وانما اطاه في الماهل المطلوب من الناس في الواقع

من

وضع ذلك لوجه الدليل فوضع المنيق في الاشياء لانه ان ارد به ما هو المعهود في غير المقام كما  
 اراو في من الركبة الحبيب لانتظام الركبة الواضحة بعد الركبة الواضحة والاشياء التي لا يمتنع الايمان به  
 من كذا المقام ليس منه وان ارد به انه لا يمتنع الايمان به في المقام فالحرج من التسليم في آخر  
 الطريق من القدر المروي على فعله وجوبه كما هو المروى في خياضه غير التسليم في الواقع والاشياء  
 بهذا المعنى الموجب حصول الزجر بعد كمال التلبه وجوب محذور ما يمكن الحديث المذكور حرجا  
 من الصلوة وقد عرفت في كلام الشهود من اعتقاد الحرج من الصلوة في السلام فان قلت  
 ان الشك من الايمان بالاراء المعبر في حق الذكر كذا مستند الى حصول المنيق في وقت الايمان  
 مستند اليه وما ذكر من استنها والطسعة وحصول المهنة المعبر في حق الناسي وجوب المظاهرة  
 هو المطلوب من الناسي وانما انما تحدى في الاشارة اما في الاول فعلى ما كان مستند الى المناق  
 فالخراج عن التلبه يكون مشاخر عن حصول المنيق فتكون وجوب المنيق قبل انقطاع الصلوة  
 لعدم العذر على العمل لمعا وهو الانتهاء والخراج في المقام وجب دليل المنيق في حكم التسليم  
 قبل حصول العذر المنيق من جهة قلت لا يمتنع ان دليل المنيق في مثل المقام الذي وجوبه  
 العلم المخرج من الصلوة لانه انما عرفت لك ما وجب انقطاع الاراء المعبر في الصلوة بعضها  
 عن بعض وقد يقال انه اذا انتفى التسليم بعد الشك واحدا باستدراكه فلهذا على مقتضى  
 في علم الله سبحانه التسليم قبل صدور المنيق في الامن لا يبعد في الواقع على التسليم وان عوق العلم  
 وجوب المنيق في وجوه كما شئت من الاستدلال لا يبعد في الواقع على التسليم وان عوق العلم  
 ونحوه المنيق في وجوه قبل وجوب المنيق للعلم ان استند الى وجوب المنيق المنيق في وجوه  
 عن طريق ساد فلهذا الاستدلال تقدم العمل على العدا وان استند الى امر غير وجوب المنيق  
 فلا بد من سائره واما الصانع بالاشياء في علم الله تعالى فهو لا وجوب اصدار الاشياء قبل المنيق

من



ان الصلوة المذكورة ما الاحاجه فيها الى الحل نظر الى ما تقدم من الاول المذكور في كفاية الركنين  
والصبر وفي حق السامعي وما يعلم وجها احساسا للحال عن الاولاد حكمهم بذلك الا لا يعلمها وان لم  
يكن جزءا وان ابيت عن ذلك فغفل ان العاقبة واقع بين اولئك النواحيات وبين مدلول على ان  
الصلوة لا سطل للمسلمين غير الركن وقد تقدم ان هذه الاختيار كما ذكره في اول على اثبات الشرايط  
والموانع والاعراض حكوت النافي في الواقع سهو ونسيان اذ لم يوجد حلا في الاوكاف عن سطل  
ولا منافق لا معنى للاهم الا ان كان ما ذكرنا فاعلى في النسبة الى العمل المهور والاستعداد  
لازما لمدركون في السابق على عملها حكومة الافراد كما هو واضح فلا بد في الحكم بالصحة من حيث  
انصرف اذلة النافي عن مثل المقام فليست رواها الكلام في الجهة الثانية وهو الراجح للصحة نظرا  
الى الاجار الخاصة كما سلك في المدارك وهو عوف على ذكر الاجار منها صحيح وادعى في الباقية العلم  
سلفه من الرجل على مجلس فحدث قيل ان مسلم قال علي لم يستسلمت فان المصطفى قال  
الاميان بالشهد وعلم منها صحيح الزنى لعنه الله المصطفى الرجل حدث بعد ان وقع راسه  
من الصلاة الاخرى وقيل ان يشهد قال علي لم يستسلمت فحدث فان شاء رجع الى المسجد وان شاء  
ففي بيته وان طعن حدث شاء وشهدت مسلم وان كان الحديث يدل على ما شئت فقل فحدث مسلمته  
ومنها حسنة الخليلي عن الصادق عليه السلام قال اذا لفت في صلوة يكون من غير جراح واعد الصلوة اذا  
كان اللفات ناشئا وان كنت قد شئت فلا فعل ومنها رواية ابن عثمان عن علي عليه السلام  
قال سئل عن الرجل يصلي المكتوب فيصلي صلوة وشهدت ثم قام قيل ان مسلم قال عليه السلام صلوة  
وان كان رعا فانا نسلم فادع صلوة ثم سئل وانما انزع الخليلي فاعاوه في قوله اذ ان كان مسلم خلف  
الامام اجزأه تسليم الامام وفيه ضعف لا احتمال ان يكون عقابه احرارا تسليم الامام عن تسليمه كما يشير  
به قوله انزع الخليلي في الفرقة لا عوطيل المقام وكيف كان فالانذار بالعدو من طرفه الذي لا يترك

ان الصلوة

الذين علموا ترك الجليل من هناك والذين سكنوا القريص في الثانية من مال القديس والافلام في الاضداد  
فيما جاز في الموضع وروى سينا في الجليل من طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
في السلاسل والسنن في الجليل من طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
بينهم في هذه الموضع وهو خلافا لافكارهم في ذلك وكيف كان صلا ما ذكره في ذلك الموضع في السلاسل  
منه كانه انما في العلم في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
كلها في هذه الموضع في الاضداد والذين سكنوا القريص في الثانية من مال القديس والافلام في الاضداد  
القام مقام الايمان في القام مقام الايمان في الاضداد والذين سكنوا القريص في الثانية من مال القديس والافلام في الاضداد  
معلق في العلم في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
الركعة الثانية مثلا واما اذا كان الشك متولدا من العلم الاجمالي كامن فيه فربما ان القام مقام  
غير معلوم بل معلوم انما في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
من طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
ويشاكل في كل من جهاتها من طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
ومرتب علما في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
وهو فناء في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
وغدا في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
يفصل الخلد في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
بحث في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
سبب في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة  
فرض ان علم من سبب في طبرج كذا في العلم كالجبر وجد انهم وجدوا في كل الحركة

بالعشرة متدبر في المناهات المذكورة منها ان ذل التسليم وان كان معناه اطلاق العدة فينا لا يوقع  
 منها ان ذل التسليم ايضا وقيل الفراغ من العدة الامرة استعمال التخييل المانع في رد الزور او على  
 الوجه المذكور هو اما لا علم به ثم ان المانع من هذه الاجراء عدم حجب التسليم بلا عذر منها في وجه  
 ولو لم يجلد بين من صلوا واحدة ولم يلدنهما من ركعتين وفيها اربعون ركعة واحدة حتى بين صلوة  
 بلغة يقينها يتناول ما يحجب الاشارة اليه من ان العرض في الصلوة وضع الشك بعد ما جاز  
 العمل والسلسلة ذات احوال ملته احد ما من التكرار والبيان والتشهير بها الاحكام والتقرير  
 وان من ما لم يكن عنهم في الجواهر من حجب الامارة وهو الحال فان ثلثين من ايضا كان عليه  
 فيه وجهان بآيات الاشارة التي هي في القام بآية من استئناف الصلوة ضرورة التبرع لسكف  
 حصول البراءة لمن الصلوة الواقعة بانها مأمور بها والاصل مشغول ستان قلت ان الاحتياط  
 تدعى انام هذه الصلوة الممكن فيها احراز ان اطلاق المعنى يقتضي اطلاقها على كل من استأنف  
 العمل بحسب الاراء الشيعية قلت ذلك ما في الشيعية فان لم يرد الصلوة بعد ابدل على عقيل الشيعية على  
 وجهه انما لا يوجب الاستئناف من مثل انما اربعة الحوادث ما لا يطلقها واستأنف الصلوة فانه  
 مان بها على وجهه ففصل في الاشارة الى الامكان في الثاني من هذه الصلوة مع قضاء العبد من العبد من الثالث  
 هي علة الصلوة من دون شفاها ايضا وعقل الكلام في تمامي العلم ان اشد ضرورة المشرك لان  
 الشك المبرور ما ان يكون حصوله حال العرض في القام وقبل الوصول الى وجه او بعد القيام وقبل  
 الوصول الى حد اراكم او بعد الوصول اليه المانع من العرض في طر المان ثلث من هو الاضرار  
 بغيره فله ولكيما كان ركعتين ويلزم ارباعها يتل كما في الشيخ جاز بعد ارسام له الاذنين  
 يقضا والامر له بالارادة وطول بعد ذلك وهو بحث ان المانع من اداء ركعة من السنتين حتى  
 كبر احد طرفي الشك في الاولى او الركعة في الثانية او ركعتين وكان الشك في الثانية من بين السنتين

الكلمين















































**تفريع** اذا غلبت الصلوة عند الشروع فيها او غلبت فيها ما سلفها وما لما يكون فيها من غير ذلك  
 مثلا ثم شك في انشاء الصلوة انه يرى ظهرا وعصر مثلا او شك في انه يرى قرضا او غلبت او نحو  
 ذلك ما صح ويصوره شاك الشك به فلا يخفى اما ان الصلوة يمكن من جميع الصلوة المفروضة بتبين الحق  
 فتصحيها او بدلا او لا يمكن صحتها الا بالصلوة ثالثة احد بها ما يمكن من تصحيها بتبينها اذا سلف في  
 الوقت المشرك وطم انهم يصلونها فانه حين شك في الزيادة يكون الصلوة صحيحة الا ان كان  
 قد رأى الظهري عند الدخول فيها فلهذا التفسير ما يزيلها ويكون الزيادة مستمرة وان كان قد رأى عصر  
 فحين انقضى سكت بالعدل وقت عدل عليه الظهري عند انقضاء الصلاة وذكر ان الصلوة بهذه هي خير من غيرها  
 كان عند الشروع ما بالظهور والعصر والظاهر ان هذه الصورة خارجة عن محل البحث ومنه المانع  
 قد سرح وثانها ما يمكن تصحيح هذه الصلوة المفروضة على غير ذلك كما اذا كان على ذلك الصلوة على ما بين  
 من يومين فان كانت الظهري من يوم والعصر من يوم اخر ولم يقل ما احتار الشك في الصلوة فانه عند  
 الشك في انه يرى الظهري والعصر يكون هذه الصلوة مقبولة وما هو به وقت الشروع ان ظهر لظهور  
 وان عصر انصرف او تم الصلوة بهذا الظهري ودرج على صفة اخرى فعندها للغير الاخر بناء على عدم كون  
 هذا الغير من الزيادة مشركا في الصلوة ومقتضى الحصول للغير منها ما على الغرض لكن من غير ان ينافي  
 كما ظهر من بعض تفاريع الصلوة وظن هذه الصورة بالصورة الثالثة وما ركبها من غيرها ما اذا  
 كان الصلوة اجزا من شخصين وشك في انه يرى صلاوة زيد مثلا او صلاوة غيره فانه يلحق بكل منهما من غير  
 اول الصلوة ثم شرع في الاخرى ما ولا يكونها من الاخر ومنها ما لو كان حله صلاوة الواحدة من رجلين  
 امر به وشك في انشاءه انه يرى فيها كونهما من الرجل او من المرأة فيشك في ان يوافقها من غير اولها  
 ثم يصل صلاوة اخرى ما ولا ينافي بينهما من الاخر وهكذا وهذا هو الشرع الجلي لاجماع العظم ثمن فانت  
 منه احدى صلوات الخمس كقائمه صلوات ثلثه منتهى وانما يسل على ثمانية وثلاثة عشر واربعة عشر من

فوقه

من العلم ما يتاخر بها ولا يجوز الدخول من السابق الى اللاحق حتى يتولى عصره وان كان الذي  
 اعلمها عصره حكم بالغير الاصل الا ان لم يبدل بغيره من الظهور الايمان ما دام واما العلم بشك  
 فيه كما هو في بعض الاخبار الواردة مثل قوله عليه السلام اذا شك في ان يرى من غير شك  
 بعد فانت على الذي شك فيه وان كنت دخلت فيها وانت في شك فانت على الذي شك فيه وان كنت  
 اما الاول فالان للظهور الشخصي في الموثوقات الصريحة ليس بغير شك فكيف يكون الظهور الشخصي  
 فهو على عدم المجتزأة من ناسا الى العلم عدم علم ذلك الظهور كما هو الشأن في موارد الاعتدال  
 والظاهر المدحول كاهو لم يكن بغير حجة شرعية ان الاصل المزبور اصل ثبت ولا اعتبار به اصلا  
 وان كان قد يستفاد من حمله الزكوة من بعض المقامات منها ما هو المورد الحسن مثلا من المخرج المختل  
 او بين الكلب والغنم مثلا حيث قبل بان مشق يسا الى الصلوة حكمها بالتحكم بالاشغال الذي لا يحمل والغنم  
 اكثر كراهي فان الاصل لا يثبت من صحتها وانما يجب وقت دفع الاشتغال بالتحكم في مثل الفرج  
 المزبور ما صح به العلم من سرح من الفصل بين اصل البيع واشتغال الدين بغير حكم بالصلوة في  
 الاول ودون الثاني **المسئلة الثالثة** اذا شك في اعداد الزيادة الصلوات الرباعية فان كان  
 شك في الركعة من الاولين كان لم يبدلها على كذا او ركعتين اما كاذب البطلان لا للاختلاف  
 بظاهر عدل ما من ابي جعفر بن ماجر حيث قال على ما سألته عن رجل شك في ان يرى من غير شك  
 على الاول بل الحكم بين العلامة في حق والشك في حق الزيادة على ما سألته عن رجل شك في ان يرى من غير شك  
 ذلك اخبار كثيرة منها ما رواه الشيخ في الصحيح من زارة عن احمد بن محمد بن عيسى قال سألت ابا عبد الله عن رجل شك في  
 واخيه على ان يثبت ثمانية ايام بعد في القسم من الفصل بين عبد الملك قال قال لي اذ لم أعظم  
 الركعتين الاولين تأمل صلواتك وفي القسم من زارة عن احمد بن محمد بن عيسى قال سألت ابا عبد الله عن رجل شك في ان يرى من غير شك  
 اركعة على ايام اثنتين قال عبد الله قال لا لا اشكال في الحكم بالاطلاق وان كان الاكلام والاشكال

فقد فصلت في الظاهر من الظاهر  
 على الظهور من ذلك فاشياء  
 الصلوة في احوالها

الظهور العصر العشاء كما وردت من الاخبار ايضا بل وقد عدى الحكم المزبور جماعة من المشهورين  
 بالتبني الى السفر ايضا حيث حكموا في عدم ان كانت عنه احدى صلوات الخمس ما يرضى للثقة  
 وثانيتها من بين الصحيح والظهور والبناء وما القهم في ذلك الباب ابن ادريس وقد قال في التوضيح  
 قضاء الخمس مستند الاحكام الاكفاء بانك من احدى الخمس غلبت الاصل ولا يغير من الانقضاء  
 على وجود الشمس وهو مخصص الحاحه واجابوا عن بيان تقليل الامام عليه السلام ظاهر في عدم منافات  
 الزيادة في التوبة للحصول العرض بها وهو باق في الزيادة من الغائبين وعندهم حكم في جميع الموارد  
 التي وصل فيها التناط والصورة الثالثة لم يمكن صحتها اصلا كما اذا دار صلاوة المفروضة بين  
 كونهما لغوا سرا ومن كونهما من غير شك كان علم الصلوة انما يظن لظهوره وشك في انه يرى  
 عند الدخول في هذه الصلوة ظهر حتى يكون بالظهور او يرى عصر حتى يكون صحيحا حيث دار الامر  
 بين الحين والاطلاق ولم يوجد طريق للتناء على الصلوة حكمها بالاطلاق واعتادت الصلوة احدى  
 لاجل الصلوة المفروضة وصل على ثانيا فاعتدلا للبرائة السهولة بل كانت بالظن بغيرتها وبغيرها من  
 جماعة التفصيل في الظاهر بين ما اذا شك في الواجب عليه بعد من فعله الاول بين على فانه عليه  
 من الثاني ان جميعا تصح وان باطلا في الاصل على الثاني حكم بالاطلاق وبعبارة اوضح الصلوة  
 في الصورة الثالثة ان كان ما سألته في الداعي وشك في الاصل قبل الدخول في الصلوة فلا بد من  
 البناء عليه فان كان عليه ان يصل عصره حكم بصلواته هذه وان قرى ان يرى في الواقع ظهره وان  
 كان دأبه ان يحكم بالاطلاق صلاوة هذه والظاهر ان دليله في ذلك التفصيل ان الذي ادى الذي  
 اقامه الى الصلوة التي هو مشرك بها بالفعل اذا كان صلواته اشكال شك المزبور لا بد من البناء  
 على ما احاط به انما انما في انه يرى من غير شك الاولى الداعية الى الصلوة المزبور ولا ولا يمتنع  
 الاصل من يرضى في الداعي عاقل لا يخطئه فان كان اقامه الصلوة ظهره حكم بالاطلاق لما هو في

في العلم







فلا بد من التماس في حيزه ذلك فتقول يمكن ان يستدل لهم بوجه اسدائها ان يقال ان الاشياء المركبة  
 قائم عليها اكثر من ثلثي الكثرة من قيام والركبتين من جليوس في صورة الشك بين الثلثين  
 الاربع قال به بعض اصحابنا ان معنى الشك بين الثلثين والثلث فالقول بالجزئية والركبتين في المقام  
 اعلم انك من الثلثين والثلث قول بالفضل وانهما ان هذا الشك المزبور وان كان شكاً بين الثلثين  
 والثلث ما احتاروا من معنى الركبات الا انه باعتبار الركبة لا الشك من الثلث والاربع والحكم فيه  
 هو الخبر لا يقال ان الظاهر من الاشياء الحكم الصادر والاصرف ان الركبتين من جليوس انما جردنا  
 في الشك الاشياء بين الثلث والاربع فلا بد من ما يؤول اليه الا انه لا بد من ان الصلوة الاشياء طرية التي  
 من جليوس الركبتين من جليوس انما جردت في الشك على حسب القاعدة لان وجهه خصص منه الشك بين  
 الثلث والاربع وعلى هذا فتم التصورين فان قلت بناء على ذلك ركبت جميع الشكوك بين الثلثين والثلث  
 والثلث والاربع والركبتين من جليوس الى الشك من الواحد والثلثين موجب الحكم في جميع الصور  
 المقررة بالطلان كما هو المسلم في الشك من الواحد والثلثين قلت وجهه بالطلان فيها على ما هو الصحيح  
 بر في الاخبار وهو عدم حفظ الاولين تكاليفه حفظ الاولين حكم بالطلان سواء كان الشك بين  
 الواحد والثلثين ام في غيرها وفي الصور المقررة لا يمكن مع عدم حفظها ولو فرض تحكما في الالفاظ  
 انما قلنا ان الاختصاص بالعلم على ما بين الركبتين من قيام مطلقاً من غير فرق من صور الشك  
 بعض الاشياء خاصة بل على ما بين الركبتين من جليوس في بعض الصور الخاصة فان قلنا بالخصيص  
 فقلنا انما يكون الاختصاص بالعلم اسبق من تخصيصه بوجه في شأن الحكم واما القاعدة الكلية فليزوم  
 تخصيص اكثر صورة في وجه الشك بين الثلث والاربع والركبتين من جليوس فلا بد من القول  
 بان المارد في قيام في قوله وانما ما حدثت اعم من الركبتين من قيام والركبتين من جليوس جميعاً من الادلة  
 وانما سئل الركبتين من قيام ونظير هذا الجمع ورد كثيراً سألهم الركبتين من جليوس من الركبة

في قيام

اولاً الركبتين بل عن الركبتين من قيام ومن المعلوم ان رغب الايمان بالعدل عند المبدء من المبدء  
 او بعد ركبتين من جليوس لان الركبتين من قيام كان حيز الصلوة مكان الركبتين في شأن الصلوة من  
 قيام الاولين الا ان الشك بينهما كما قلنا في حقها لهما في الركبة كما قلنا في حقها لهما في الركبتين  
 فانما اوجبه بينهما معنى الركبتين من جليوس والركبتين من جليوس من غير ان يكون الشك بين الركبتين  
 عن قيام والركبتين من جليوس في صورة الشك بين الواحد والثلثين ووجهه بعبارة اخرى بعد ما عرفت ان  
 في الشك بين الثلثين والثلث ليس فيها خلاصا يمكن التمسك به في تمام المقام بل العلة فيه في مقام الشك  
 واثبات الحكم في الاخبار العامة الواردة في الشك بين الثلث والاربع من ان الواحد الى اربعة اعيان  
 ملازمة الشك في الركبة لا الشك بين الركبتين من جليوس من الركبتين من جليوس فان كان بالفتنة الى  
 ما مضى من الركبات شكاً بين الثلثين والثلث الا ان شك هذا بطلان الركبة الاشياء شك بين الثلث  
 والاربع حيث لا يعلم ان ما مضى اليه هو الركبة الثالثة او الرابعة فيصير في حيزه في الركبتين من جليوس  
 وهكذا بين الثلث والاربع او عرفت ايضا شئت الخيرة ان الركبتين من قيام والركبتين من جليوس في  
 الركبة الاشياء طرية الصادر وان في العاشر من شأنها وجهه انقول ان في العاشر المقررة صور اربعة  
 لان اعيان من اصل الصلوة والركبة الاشياء طرية الصادر وان في العاشر من شأنها وجهه انقول ان في العاشر المقررة صور اربعة  
 وثان في الاشياء طرية الصادر وان في العاشر من شأنها وجهه انقول ان في العاشر المقررة صور اربعة  
 من جليوس بل من الركبتين من قيام ولعل لا خلاف في ذلك وانما الخلاف في الصورة الحرة في شأنها  
 الوجه المزبور ولا يأس بذكرها معقول انما في ان الصلوة كانت فادوا في اصل الصلوة ثم عرفت عليه  
 الخبر في الركبة الاشياء طرية لوجه او كما ذكره في قوله ذلك فتبين وجهه الاول ان الركبتين من جليوس  
 من جليوس امان في حيزه كما في احد فري الواسع ويضيق القاعدة المسئلة انما لشد واحد  
 معين الاخر ودعى ان ركبتين من جليوس لا يمكن استعمال الواسع في اكثر من معنى من اطلاقها في الملازمة

ان الخطاب

ان الخطاب



















أجزاء الركعات غير الكلام في أحكامه بالنسبة إلى الأولين في العصر الحجري المنثور الذين قد  
 نكس بها المسند إلى ما كان على غير العلم في صورته عدم اعتبار الظن في التحليل وهو لا  
 يسلم من لزوم العمل بقول بعدم اعتبار الظن بالنسبة إلى الأولين وبعبارة أخرى الظن  
 لزوم على غير ذلك من الأولين باعتبار الظن في أجزاء الركعات وما في خصوصه من خلاف الظن  
 أن العمل بالظن في الأجزاء أيضا على ما ذهب إليه أو ما على ما ذهب إليه من كمال  
 أخذه من جهته من الدليل على ما بيناه سابقا في مسألة الشك بعد نماز والمحل لا  
 إلا أن يؤول إلى ما عادت العقول والروايات الضعيفة من حيث المسند والذلة فالمراد  
 باعتبار الظن في خط الركعات مطلقا وفي مقام العلم لا يتحقق فيه سببا لملاحظة  
 الشك في المسند بل كان يكون إجماعا لأجاءات العقول بل الحقيقة على ما ذهب إليه  
 لوجه غير ذلك من مخالفة المسند كما بين أدريس وأضر به فليس من حيث لا يكون  
 في المسألة مخالفة من مخالفة المسند كما بين أدريس وأضر به فليس من حيث لا يكون  
 فاضاها لمصلحة من غير العلم من العلماء قد نكس فيه بالأولوية والظاهر من مرادهم  
 منها التفتيح من رده من جهته من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 إلا أن يلاحظ في حيث يتكلم في المسند الباطن من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 الثانية أنه هل يثبت في مسألة الاحتياط خصوص المسند أو لا يكون كذلك على  
 محبة إيجابه وبين التسليم من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 غير واحد بل في الجواهر من المشهورين ذلك وحسب الشك كدركه يكون إجماعا لثبوت  
 من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون

هذا هو الوجه في المسألة  
 وهو أن العمل بالظن في الأجزاء  
 لا يثبت في المسند بل كان يكون  
 إجماعا لأجاءات العقول بل الحقيقة  
 على ما ذهب إليه لوجه غير ذلك  
 من مخالفة المسند كما بين أدريس  
 وأضر به فليس من حيث لا يكون  
 في المسألة مخالفة من مخالفة  
 المسند كما بين أدريس وأضر به  
 فليس من حيث لا يكون

لا

على أن السوء فليس على أن لا يكون ما في أصله من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 أم يكن على ذلك في هذه المسألة من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 ضرورة أن هذه الرواية فاضاها لثبوت في مقام الشك والظن لم يكن فعلا ولا  
 لوجه على أن في هذه المسألة فاضاها لثبوت في مقام الشك والظن لم يكن فعلا ولا  
 غلبة السابغة لثبوتها عليهم من العلم من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 السابغة لا يكون إلا أن يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 كان يتناقض بينهما بل على سبيل المثال إلا أن الشك لما كان فاضاها لثبوتها  
 في صورة الاحتياط إليها في صورة الشك من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 إليها في صورة غلبة السابغة لثبوتها عليهم من العلم من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 ومن الواضح أن لا ينفع صورة الاحتياط أن لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 ذلك لثبوت السابغة لثبوتها عليهم من العلم من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 سائلا لثبوتها عليهم من العلم من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 السابغة لثبوتها عليهم من العلم من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 والظاهر من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 فان ذلك يتناقض بينهما بل على سبيل المثال إلا أن الشك لما كان فاضاها لثبوتها  
 إنما تناسب وتوافقا فاضاها لثبوتها عليهم من العلم من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 الأجزاء من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 أن ما دلت القواعد من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 لو لم يرد الأمر بها من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون

هذا هو الوجه في المسألة  
 وهو أن العمل بالظن في الأجزاء  
 لا يثبت في المسند بل كان يكون  
 إجماعا لأجاءات العقول بل الحقيقة  
 على ما ذهب إليه لوجه غير ذلك  
 من مخالفة المسند كما بين أدريس  
 وأضر به فليس من حيث لا يكون  
 في المسألة مخالفة من مخالفة  
 المسند كما بين أدريس وأضر به  
 فليس من حيث لا يكون

المصلحة التي يجب حسابها على الأصل كالحديث وشبهه بل لا بد أن يصلح الاحتياط إلا أن  
 في أن يصلح الاحتياط إلا أن يصلح الاحتياط إلا أن يصلح الاحتياط إلا أن يصلح الاحتياط  
 جزئيا من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 بل إن ما في هذه المسألة من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 الاحتياط بل على الأصل من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 لكونه من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 ويثبت بالاحتياط في الأصل من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 وفرض الحديث ويخبر بين السابغة من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 المبالغات المتبعة من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 الاحتياط وذلك لأن ما في أصله الاحتياط والاحتياط من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 فبين التناقض وتوافقا فاضاها لثبوتها عليهم من العلم من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 عاين من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 أحكام الشارع لا يجب مساواة المسند في ذلك ولا في الأصل من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 على نحو التمسك من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 كما لم يثبت من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 الأصل من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 مستند بما يشهد من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون  
 بين الجدل وقد يثبت من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون من حيث لا يكون

المصلحة



المتنى وفي قوله انما في الذبح هو محل النزاع احوالات احدها القول بالاطلاق لا فرق  
بين عينه تلك الصلوة وبينها كقولنا لا يجزئ ما فيه غير عمله يحكم الشارع كما هو معنى القضاء  
فانه على اخره في عمله عبادة عن ايمان الواجب في عمله فاذا انقضت اقبل بغير ايمانه الى  
الضيق يجب عليه لها فيه ما حين الضمان فالأمر من وقوع الخطيئ قبل الشروع فيه بطلان العمل  
فقط ووقع للناس في بين مساوئها ما لا يبال هذا اولى بالاطلاق من الركعات الاصلية  
اذ صلواته مستقلة وكل ما في مرتبة فضيلة اختلافها عن المتنى فانه سبب لم يصرحوا  
ولا استغفالات في الصلاة فاعلم بانها في صورة بعض الناس في بين الصلوة وبين الركعات  
الاحتياطية فلا بد ان يحكم عند عدل الناس في هذا وبين الجزع الضيق بطريق اولى وأما  
الثاني ان يقول بان في الصلاة احوالات على اقلها من احوال الركعات التي هي مستقلة فاعلم  
بالتأنيفة المستفادة من قوله على اقلها لا يهاجم الصلوة الا من يجب فبحث على تأنيف  
موجب الامارة في قوله التي ليس له الركعة التي لم يركعها فبان بناء على تلك القاعدة  
والادلة في الصلوة ونائبها ما بدون ذلك ليس هو المتنى كما ان التكليف بهذا الركعة المتنى  
في حين ذلك المصلحة الصلاة والتكليف في الواقع في حقه انما كان خصوص الصلوة والقائه  
لذلك الجزع كما فعلوا هذا ابتداء من الركعات المنسبة في الحكم بالصلوة وعدم البطالة  
او من الواضع ان الركعات المنسبة مستقلة على الاطلاق مع ذلك لم يترفع بها بها حال  
الصلوة ولم يجب بطلانها فافهم ان جزاء جزع غير ركعتين اولى بعد ما كانت موجبة  
للطمان كما هو في الواقع وانما الركعات المستقلة في الواقع بغير الركعات الاحتياطية  
جزء فاعلم اختلاف الجزع المتعلق بغير جزع في الركعة وانما كانت الصلوة بدل وجزءا  
فانما هو الدليل على وجوب ثباته بعد الصلوة التامة وذلك لا يدل على كون جزعها

الثالث وعدم انكشاف الواقع بين ذوالها وبينها حال خيال بالصفة في الصورة والاول  
مستند الى ما مضى من نظرية سنده من ان الظاهر الصلوة السابعة ايماناً وقت ما يحكم  
النازع حيث قالوا انك لا تفرق بين ذوالها وبينها في النام ايضاً وهو الحال هذا للاختلاف  
وفيهما يد لا فرق صورة ايمان السابعة فيحكم النازع وجعله لا ينافي حداً وثالثاً  
ببنا وبين السابعة والاطلاق في الصورة الثانية نظر الى ان صلوة الاضحية قيد  
انكشاف نقصان المتعلق كونه الحاجز باني وجعل الصلوة بينا وبين السابعة  
الحق وقيل كونه لغيرها او وقوع الحدث بين اجزاء الصلوة بوجوب بطلانها كما وقع فيه  
ان الاضحية من الصلوة بالاطلاق حق مبين ضروريان متضمني قضية تكون في الحقيقة  
كأنها كما اعتبرت في فقه سنده واما الفطر الاولي اعو الحكم في صورة عدم تحقق نقصان  
السابعة وعلو بوجوب فغيره لان الشرع والدخول في الصلوة الاضحية بوجوب  
تحلل الحدث بينا وبين السابعة وما لا دليل عليه بل المتبادر من القائل لا يفرق  
خلاف ضرورية وانما عرفت ان المتبادر انما لا يجب على المطلق السابعة ان يفرق  
قابل للجزء والاضحية صور الواقعة ان ما يفرق بها بعد تحلل الحدث لا يصلح للجزء  
كما لا يفرق في الاجزاء التسعة التي يجب منها انما الصلوة الواحدة والتميز في بطلان  
بوقوع التحلل من الحدث وغيره فيها اصل الصلوة الاول وهو على معنى واحد هل ان لا  
يقتضي الصلوة في الاجزاء التسعة الا بغير وجه من الوجه الصلوة ومعنى زمان  
معتد به من صلوة وانما فان سنده كما ثبتت ببيان الاجزاء بعد الصلوة  
وقيل وجهه كونه مسبباً لحوال التفرع اعان وهذا الصلوة الثاني والاضحية الاولى  
لا تفرق في عدم بطلان صلوة وان الواجب عليه كونه لا الايمان بغير الجز

فوقی

بهذه الصورة قبل الصورة السابقة عليها ايضا لأن موضوعها هو انشاء العالم مع كونه  
واضح حيث لا يخلط الا كما ذكرنا في موضع العلم ان العالم باحوالها هو سكر تحقيق الخلق من خلقه  
فكون هناك جاعل موضوع الاختيار وعلى هذا فشرعية اتمام تلك السلوة ضابطا الى الدليل  
والظاهر عليه فلا يلزم هنا من انهما من التجميع الى مسألة فذلك الركعة والاعمال على ما  
يقرب عليه المذهب ثم الثاني ان يوجب على كل من شئت ان احدهما الا بان يصلى الاية  
والآخر قضاء الجزء الثاني من الصلاة كجدة واحدة مثلا لا يزوم فذلك ما على كل من في صلاة  
والظاهر هو لزوم فذلك ما صلوة الاية اطلع عليه المصنفون على المحصول شرعية على ما  
للاصوة هو بعد الصلاة السابقة من دون تخلل شيء بينهما والتحليل المحصول شرعية على ما  
من السلوة ووجدت من الكثرة الا انما من بعضها فليس من الاية شرطا ولا انما انما  
عليها واستدلوا في ذلك من قبل الجواب بان الاية لا يجزئ فعلها فذلك ما اذا  
اكتفى من بعض من في الصلاة الى ان العبرة بما ذكرنا من لزوم ملاحظة الحل المحصول شرعية  
ما لا ينافي في إطلاق قضاء التوالت من صلوات الجدة الجدة شرعا دون الجدة الا ان في  
شأنها ما كان فذلك ما على الظاهر المعبر عن الشارع فلا يلزم من صورته انما انما من فذلك ما  
عليها انما على الشارع وفذلك ما على العصر الغريب حيث لم يكن يعمل الشارع بل كان  
من باب الملازمة الظاهر من جهة فذلك ما وفذلك على الغريب لتفتي الشارع عدم  
فذلك عليه لان قوله عليه السلام انما كانت الاية على ما عرفنا ان في هذا ما يكون في  
الشارع يعمل الشارع في تلك المسئلة فذلك ما على العصر الغريب انما انما من فذلك ما  
هو من جهة دلالة الاختيار في كل مرة من ذلك الاية الواحدة وان شئت فقل في ذلك  
لناظر فذلك الصلوة عشرة ايام متعاقبة لم يعمل احد من يوم تعبوا اليوم الاول والثاني

فلا يخرج اليه في الصلاة اليه او الكفكف فيخرج عنها ما لم يعلم ولعل الثاني في هذه  
الحا ذكرنا من دلالة الادلة واضحا والفاعلة غائبة الصلوة وعدم وجوبها لاعادة سجدة  
مثل هذه الاجزاء فيه فخرج الاول من حيث في صوابه احد التاكد في العبادة وبينه  
على الاكثر وانهم صوابه ثم تذكر النقصان فيلجج عليه اثبات خصوص النقصان او الاعا  
او لا يجب عليه الاستجداء الموهوبه فتدبر لانه اما ان يتذكر النقص قبل شروع  
صلوة الاحباط او بعد الفراغ عنها وفي اشياء اخرى الصور الاولى لا شك ولا شبهة  
في انه يجوز له الدخول في صلوة الاحباط مع جميع النقصان في مثلها فنقص الركعة  
فأراد قبل خروجه عن الحقة الصلوة فيه فان فلانها ما لم يجز وخرج النقصان والتمسك  
الفراغ عن الصلوة ويصدق في عليه ان نقص الركعة كانت صلوة باطله ويجب عليه الاتا  
صروته حصول نقصان الركعتين الواجب للطلوع عند شروق الشمس بان يحل الركعة الثانية  
بعد باطله ويجزى صلوة والشك في التمام لم يخرج من كونه مصليا وانما وقع في غير محلها  
عليه المهور وكان صلوة مجزئة ويجب عليه الاتان بان ركعة النافعة غائبة الا انما يخرج  
ثم يبادر في الشك والشك ويزاد فيها من غير في الصلوة لعدم كونها في الاكاد وانما  
من يبادر بها وجوب سجدة في السهو ولا يبر فيها سهل وفي الصورة الثانية لا اشكال  
في كلامنا ظاهر في صحة صلوة وعدم لزوم تحريكه في كتابة صلوة الاحباط عن النقص  
لعدمه وان كان مختلفا معه من حيث التمام والصوره ونحوها كما هو صريح بعض اشرار  
نحوه عليه فان كانت قد انتمت لم تكن عليك في هذه شي وان ذكرت انها كانت  
نقصت كان ما صلبت تمام ما نقصت وفي الصورة الثالثة اعني ما لو تذكر با  
نقصان في اشياء صلوة الاحباط فانها لم يرد عدم شمول الاحباط والوارد في الباب

۱۲۳



أولاً بينكم ما ذكرنا ذكره المسكونة هذه المسئلة وعينها كما عنيب سائر الاسماء كما بينا في  
هذا المسئلة على وجه الصحيح من ان معنى قول الفقيه الاصح في السهو ان لا يحكم بالسهو في الاخطاء التي  
يوجبها السهو ولكن شك بين المتقدمين والاربع ما نرى يصلي ركعتين لم يخطئ ما كان هو في مقام  
ثم يركع وصلى واحدة او اثنتين لم يلفظ في ذلك انشئ فان هذا الحكم يابى اخرى عا ذكره  
المؤلف وما كان ظاهره عند التأمل في المسئلة فان ذلك ان الشك متى جازى السهو فلا بد  
في حله عليه من اجر جزئية وعند فقهنا لا يجوز على الجملة على المعنى في هذه المسئلة ان  
لما ذكرنا نحن ان الان استعماله في الشك كبر في ذلك الباب منها قوله عا الامداد في الاثني  
والهوف في كثير من منها قوله عا الاجماع في السهو في كل حين في انما قوله عا في روايه  
اخرى اذا سوت فابى على الاكثر انما قوله عا فاضاف اليها سبعة وفيه من السهو الخ  
وعلمنا انما لا يجوز على الجمع فان استعمال السهو في الشك كبر في ذلك فاضاف اليها سبعة وفيه من السهو الخ  
في غير الاحاديث في اذلة الشك من ان السهو في سبعة عداها من ان السهو في سبعة عداها من ان السهو في سبعة  
جلية وانما على فهم الحديث كما لا يخفى فكيف كان في الاصل في هذه المسئلة وغير ما هو اورد  
الفصل في الاستدلال به عن ابن ابي عمير عن فضل التمر عن ابي عبد الله عليه السلام  
نيس على الامام وهو على خلفه الامام وهو على السهو وهو على الامام وهو على الامام  
ودره الكافي عن علي بن ابراهيم عن ابيه وعن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان  
ابن ابي عمير عن حماد بن محمد بن علي بن الحسن بن اسد عن ابراهيم بن هاشم في قوله انكر  
الاحد الله عليه السلام قال عني في حله من جواب ابي علي عن خلف الامام  
سواء ما بينه الامام ولا هو في المغرب وهو في المغرب وهو في المغرب وهو في المغرب وهو في المغرب  
الاول من سائر ما هو في السهو في نافلة التيمم ولا في صلاة التيمم ولا في صلاة التيمم ولا في صلاة التيمم

الضرب في في الصورة المنزعة عن كون ما هو مشغول بأفعال أو كذا فإنه لا يبرأ من ذلك  
إن يبرز عليه شيء أصلاً يعني الكلام في فعله وحضر بعد تركها صلاته الأصحاط أو  
يجري في اجرائها أيضاً فإن قلنا بالاشتراك فلا بد أن يخص الأول بالادلة بالاعتماد على حكم  
الثاني بغير صلوة الأصحاط ويخص هذا الأول بالادلة بالاشتراك عليها عند العمل بالخيار عند العمل  
مراه به بل بغير المناهضة بعد جلاله في أحكام الله فالعند والتبنيق المشرق على يقين  
لحكم من الشك في خصوص عدد تركها الصلوة الأصحاط وما في غير ما فيها عليها  
ونظير مما ذكرنا الكلام في بيان المراحل الرواية الثانية وهو أنه لا بد من سابقته على  
اختصاص الحكم بعد تركها وعدم ثبوته بالافعال ولا بخلافه فربما يكون تعسباً في  
المسائل بها اعني قوله وليس في الغريب وهو لا في الفجر وهو في الركعتين الأولى  
من كل صلوة وهو أن الحكم في المدة تكونان مختلفين في الركعات لا في العمل غير ما التأكيد  
بين الشريطين الأولى وبين المقتضى الأخير فمن حيث الصعوبة والتشاك أن الحكم في  
الأول بين الصعوبة في الأخير الجلال غير متساوي في حده أو الجماع في عمل في  
التكليف فإن ذلك كون لفظ الصلوة يعني الشك في المصالحين سلم غالباً وموضع في اختيار  
هذا الباب لكن لما أضاف في المقام غير مسلم لأن الأصل عدم خلاف كون الرواية  
في مقام بيان صلوة الأصحاط التي هي موجب لشك التعني في صورته عدم التمسك  
أن الحكم للشك في الشك بمعنى أنه لا شك الكلف في حصول الشك منه أو لا لا يثبت  
ويعمل لعدم عيشة الرواية وهذا التعني بالملاحظة عدم التمسك بما ظهر من مسلمة  
صرح به في الأصحاط التي صاحب التنبه على ما حكم عنه في عبارته الأخذ من هذه  
الفقرة فأنما لا يعد قول الصلوة أنه حكم من مسلمة وهو في شهادته الأول أن







كبري هذا الشبهة على ما إذا الضالين في الرواية نظارها في تلك العشر للشيء على ما  
 أما الاستحسان المتخذه بكون واحد من غير علم من غير هذا الأصل كقولهم عليه السلام إذا شكك في الخبر  
 ناعدا وإذا شكك في الخبر ناعدا وغير ذلك فعلى هذا لا يلزم تثبتك في الرواية وبين الظن <sup>المكبر</sup>  
 فيها أصلا ويمكن أن يقال أن البطالان في الغرب والشرق والكعبين الأوليين من كل صانع  
 لبشادتها بلا خطأ ومرد في بعض الروايات من أن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
 حفر كعبات وكعبين ركعتين فلما ولد الحسن والحسين عليهما الصلوة والسلام زاد رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم سبع ركعات شكوا الله فاجاز الله له ذلك الخان قال وإنما كبري  
 فمأذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شك في أصل الترتيبه في الركعتين الأولىين <sup>تتغير</sup>  
 صلواته من غير بيان المراسن في النهوض المذكورة وهو عمل اجتماع الشهود مثلاً إذا  
 سهر في الغرب لم يكن هذا السلوك فيه وهو المغرب الصحيح على هذا مثال لأصلوه وغير  
 ظهور ولا حساب من تركه ويعتقد ذلك من الركعات في يحصل التثبت بين الضالين  
 فان التكليف المأمور في النافلة ليس بالباطل بل لا بد أن يتكلم بما سهر فيها الأصل  
 وكبري كان لا كلام في أن هذه الأدلة حاكمة على الأدلة المتخذة حكم السلوك كما إذا  
 الدلالة على ما قلنا وان المراد تبعيد في صلواته بطله ابتداء كبري عليه وآله وسلم  
 في أن هذه الأدلة هل هي وكذا ما دل على ما قلنا والظن أو يوسع بمعنى أن التثابي  
 اعتداداً ما حرم على الإتمام وهو حصول الظن الضعيف والظن التبعي وإن كان بعد  
 اعتقاداً كما يكون مع قوة بيان حكم خبر ما إذا أدلة الدلالة على اعتبار الظن  
 الضعيف الباهر من طلال الأخبار ما كان في الظن التبعي وعدم الاستنجاع إلى الضعيف وكان  
 التثابي في مراحله الرجوع حصراً للظن الضعيف لا ليس يمكن بصرف الإطلاق إليه

حکیمین

على المنهج فتمنع الادلة الدالة على اعتبار الظن وقام مقام العلم لا يقتضي بين الاسام  
الماصور كما لا يخفى واما لدوام المردف فليس الكلام في المقام فقول ان الظن لا يثبت  
من يرجع اليه الشايع يقتضي الدلائل بان يكون حاصلا في الشايع فلا يشك فيه ولا يكو  
سائبا على الشايع ولا يثبت على هذا ما ان يكون المراد من المردف المردف <sup>المراد</sup> هو المردف  
وصاتفا بطريق العلم او يكون المراد من المردف العرفي الذي لا يثبت الظن او الشايع  
من الخفاء هو الاول والثاني ادون منه قطعاً والاول منه في الظهور وان يكون المراد  
منه من كان له طريق شرعي لا جبراً الى وقوعه في العلم انما الخفاء الماصورون كان بعضهم  
مستثناة وبعضهم شاكا في وجوب الاسام الى المشقة منهم ويرجع الشايع اليهم الى الاسام باعتبار  
الى المشقة من الماصورين ومن هذه النقطة ما اذا كان الاسام غير محقق فليس فيه  
فان الحق في السادة والبناء على وقوع المكون في كثره الشايع ايضا طريق علاج  
الشايع لهذا القسم من الشايع في هذه المراتب لا يثبت غلظته في الظهور والبناء على  
النسب من هذه الاسام والقسم الثالث اعني الحافظ العرفي الذي لا يثبت الظن  
ثم اعرف ان ما ذكرناه من الاسام لم يثبتنا الى سقوطه ومجمله كالمردف وعلى حل صلاته  
ويبقى على وجهه فلو سلمنا بالبيات الذي ذكرناه فاعلم ان الحكم يجب ان يمارى في عكس هذه  
المسئلة يعني اذا كان الاسام سائبا او الماصور حاصلا وقول لا يشك على الاسام اذا كان  
عليه من خلافه يعنون الاسام لا يثبت شك كالمردف لم يثبت في حكمه بل يرجع الى  
حفظه الماصور مستثناة كان الماصور او ظاهرا او ظاهرا بل لا يثبت في استخراج احكام النصوص  
في المسئلة وفيه ما يجري مجرى ما ذكرناه في تلك المسئلة والظاهر خلافه في غير  
الشواهد بان احكام الماصور وتقدمه ولا يثبت كونه كذلك وان قيل نعم كان الماصور

✓



فخرجوا جميع الامام اليه وعلموه وجها من بيان على كون عباد شرعية وغيره فخل  
 الاول هو الاول وعلى الثاني الثاني ولا يصح في حق الله تعالى ان يكون له اول ولا  
 القيل والذيل لان هو الذي في اصل الرجوع اولى في الوجود من الوجود في الوجود  
 فلو كان هناك كلام في حق الله تعالى من انه لو شك في الامام بين الاثنين في  
 ذلك المأمور بين الاثنين فلا يصح ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى  
 بكونه حيث فرق بين الصور بين ذلك المأمور وبين الاثنين في الصورة الاولى وبين  
 من الامام والمأمور بما بينهما من جهة فيكون الامام على الاثنين واما في بكونه  
 بصلوته بصلوة الاثنين باختيار بين المأمور على لا ينعى ولا ينعى ولا ينعى  
 ولا يرجع الى الامام وعدم الاثنين والاختلاف في كونه في الصورة الثانية ووجوب  
 المأمور الى الامام في حقه عليه وهو الباقي على الاثنين واما في الصورة الثالثة  
 المتخوفا من ذلك فانه على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين في الصورة  
 والثالث كان هو الامام ضد حفظه على المأمور الثالث حيث لا ينعى ولا ينعى ولا ينعى  
 الثالث واما ما شك في الرابع فانه على الامام الرجوع الى المأمور في حفظه على  
 ليس على الامام هو الذي لا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى  
 على الرجوع الى الامام بما بينهما من جهة فيكون الامام على الاثنين واما في  
 والاولى في ذلك المأمور بين الاثنين والثالث فيكون الامام على الاثنين في الصورة  
 الامام فلا بد ان يرجع اليه فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 في الامام وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 يرجع الامام الى الاثنين وبين ان ماله في الرجوع ايضا ذلك وجب في حق الله تعالى

ملاحظة

نعم وقد علم انما يكلفه على خلاف طبعه فان المصلحة في ما له قيام مثلاً ان  
 قيامه من الركعة الثالثة فلا بد ان يعمل على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 ان كان طاعة الحق من حفظه على المأمور على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 هذا لا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى  
 المكلف في حق الله تعالى وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 المكلف فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 بكونه له حكمة في شرعية ان يعمل في ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 الصلوة وهما الركعة هي التي لا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى  
 فستحذف من حفظه او تحذف ذلك مما هو عليه في حفظه على المأمور على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 الغرض من عدم ما لا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى ولا ينعى  
 بالحق عات الا في العمل على المأمور والافضل ولا بد ان ارجع الى ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 الا في العمل على المأمور والافضل ولا بد ان ارجع الى ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 البراءة في حق المأمور وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 برهانه في حق المأمور وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 وعند ما يجب عليه في حفظه على المأمور على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 بغيره من حفظه على المأمور على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 او شره وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين  
 عند ما يجب عليه في حفظه على المأمور على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين وان كان من جهة فيكون على ما علم من الفرق بين الصور بين الاثنين

اذ كان ذلك  
ملاحظة

او



احكام الشك والاعتراف به على من كان شكه على غيره المتعارف وتكون حاله في مقام الشك  
كالخالف الخاف فانما يتغير ما بينه وبين الانسان وتارة خصوص الاول المعترف الذي له في المسئلة  
ولكن الانصاف عدم استفادة الاول لو جهل من اعداه ان دعوى الانصاف في  
خبر الشك لان اكثر من يجهل من انما ليست ما يجعل خال انقض الشك نعم لا يمكن كون كل  
مريض فيها سببا للامثال في دفع الجاهل بحيث يزول بعد انما في الجاهل وهو غير جدد  
في الامام بل الذي يجدي هو التردد بل الذي لا يرد له بعد انما في الشك انما  
دعوى مثله في عموم اوله الأصول كالاستصحاب والبرهان وغيرهما من اوله احكام الشك  
في الصاوة وغيرهما تارة انما في صبر عن اوجه بل الله عليه السلام قال لا سهو على امر  
عليه سنة سهو وفي ذلك انما على المدعي غير غير من ظاهر الرواية ان من اخر السهو على  
نفسه فهو احكم لشكه وهذا لما لا وجه له دعوى لكثرة الاحكام الواردة في الشك انما  
لتزوده و دفع الغرض ان المراد من السهو المذكور في الرواية وهو الشك لا الشك في غير  
معنى الرواية من اذ على نفسه الشك في الشيء والتغلب عنه شك فيه فهو لا  
حكم لشكه وذلك لان الاقرار بغيره لا يزوج للاول بل كذا السهو في العلم ان الاقرار  
ان اكثر شك في شيء بهام من نفسه ان بعض شك ليس في عمله وانما انما في الغلبة عن  
وجود الشك في شئ لا ان شك في انه عرضا الصاوة الصبح وكذا شك في الضيق الصاوة  
المظهر وكذا الاعتراف ان تكرر هذا الشك من في ايام بعد مدعي علم من نفسه انما  
ان جعل ما في الشك في نفسه ففعل الشيء ثم ينسب له بعد حاله بالوضوح في صلواته  
كما ينق كذا في اصل الاستصحاب حيث بعض ما في فعله بانما انسه ما شك  
وليس ان حكمه غير من حكمه بحكمه وشكه كونه كثير الشك وقد ورد في اوله على

161

الثالث قال زواره ثم قال نعم انما يريد الحديث ان يطاع فانه اعصى لم يعهد الى عدمه في  
ذلك من الفضل الا وادع هذا المصنف فان قوله عليه السلام انما يريد الحديث الخ افق  
شاهد على ان الاصل لا يفتقر الى الصلوة ليس للمرجح كما لو فهم قوله بنوهما باعترافه  
في مقام نفيهم لخطوبه لا وجوده بل لا يفتقر الى الصلوة والقائه في نفسه وصدره عن رقام الثالث  
وعلاجه المجرى الذي هو عدم الثالث لا يحصل الا بالمضغ في الصلوة وعدم الثالث  
الى الثالث واحكامه ضرورة فوقف عدم عدم الثالث على تركه العمل باحكامه ومن علمه  
ان القول بان المرجح هو ان العمل باحكام الثالث في المنام ينافي حصول الخبر كما في  
وبدل على الخبر فضل بن بشر قال قلت لابي له عليه السلام استسقم فاما خلافة  
كفتم لا مانع لي على قدر ركعت فامض في ذلك فانما ذلك من الشيطان بنا على ركعت  
الخبر ولا على كثير الثالث فبشره اخر فان قوله نعم بل على ركعت بدل على ان الحكم  
الظاهر في حق كثير الثالث هو الشك على نوع الشك لا في نوعه وعلى هذا يكون الخبر  
عقبة في الارض مستدرة انه على حق كونه رخصة بسبب كثير الثالث عنده ان المضغ  
حاصل لعقل المتكبر ومن انبان الشكوك في بعض الجزئيات وبعبارة اخرى كما  
ان الشك في المتعارف اذا شك في ترك ركعت او لم ترك ركعت فمعين في ان الشك في ترك  
ولا يجوز انه تركه فكذلك كثير الثالث كفاية بمقتضى الخبر المتكبر ومعين في ابعاده عن  
الركوع فلا يجوز له الايمان به بعد لزوم التكرار في التكرار والقول بان الرخصة فيها  
ذلك كما لا يخفى فانها لا توجب العمل بالركوع على الخبر بل ان المرجح يلزم جواز العمل باحكام  
الشكوك بلا دليل بل ذلك باطل بل يقال بعد بيان لزوم ان مقتضى ادله احكام  
الشكوك هو العمل في مورد كل شك بما هو مستند وثابت من دليله عدا على

المسحوق

علم الاختناء والاختناء يشك ولو لم يكن كذلك كثيراً لم يعلم بأنه ممن يفعل الشك ثم  
يتبين ضرورة عدم الملازمة بين الاختفاء بالشك وبين الكثرة والمنشور رفع الحكم وعدم  
الاختناء والاختفاء بهوكتا أعني ضرورة كونه الشك دون الأول والثاني من القولين  
ان الاضطرار على عدم منعه لا يفتقر للاعدام جريان احكام الشكوك فيه بل انما  
لزم البناء على الصحيح فالامتناع في الثالث والاربع قائم الزور وفي الشكوك  
هو الشك على الاربع في الصورة المفترضة وانما الصلوة ثم الايمان بكونه احاطة  
مختصة وجهاً للشك بمقتضى دالة احكام الشكوك عدم جريان الحكم المذكور فيه  
ولما الحكم يلزم البناء على الاربع وانما الصلوة من غير الايمان بصلوة الاختفاء فلا  
في لزوم البناء على الصحيح المذكور اخبرها الاستئناس الى الاختفاء المستبقة الواردة في  
الباب فانه مما عرفت في القاء الشك والمنع في الصلوة ما يثبت على الصحيح في قوله  
والعدم ثم ان ظاهر هذا لا يوجب كون ذلك علة بمعنى ان البناء على الصحيح  
ما يصحبه الصلوة في الشك بان الثالث والاربع مثلاً بغير علمان كونه  
صلوة بان يتم صلوة ويلزم بغيره بل كان باي صلوة الاختفاء لا يفتقر  
عن الاربع بل في بعضه من الخبر بان المنع في صلوة وبين الايمان بصلوة  
بعد السلام على الجملة الشك في الصلوة من عدمه مع اولها هو الاختفاء في  
في الباب خبر محمد بن مسلم عن ابي بصير قال عليه السلام ما مضى على صلوة ما  
يوشك ان يرد عليك فاعلم ان الشك في الصلوة راد ولا يوجب عزمه بمحض  
شك لا يعود والخبر من انفسكم يقضي الصلوة فليعلموه فان رغبتم في  
المأمور فامض احكم في الوهم لا يكره في الصلوة فانه لا يضره العلم بعد















من جهة الشارح ايضا فان الشارح سماه عقرب فاسم الفاعل قوله فوصل الى  
الافعال الموصولة الشريعة لا لقوله ومن العبد حبيبة فرفع عن موضع التبادلا  
الذكر في قوله الشريعة لئلا يظن ان الشارح اخطأ بالافعال المذكورة  
التي في موارد الجود خاصة فليس محال ان يكون متعلقا بغير الشارح لان  
قوله الاجرة الغير لركبته لا يخرجه من الصادق فلا غرض للشارح سوى ما يفتح عليه  
من الحكم وان هو لا يجوز له هو الا ان يقال نقصان الصلة مطلوب الشارح  
في امره كان ولو لم يكن موجبا للبطان او الضال كما يريد من صلوة التائب  
ليست كاملة وان كانت صحيحة والمشكل لا يخرج من شكل فمراد الاول هو  
تكميل الشارح بل قد طرأ في المسئلة فليس يخرج منه ام لا نجد لهذا غرض في كل ام  
ولقد يقال بان الشارح جاء الاسلام فظهر الاسناد عن بعض رجاله المتفرقة  
ويكون الاسناد لعل عليه احاطة الامر بالشيء بقوله عليه من بعضه بشيء فبينا  
ونحو منها ليس بشيء ما الاول فلان الامر بالشيء عن بعضه عدم الاتصاف بال  
احكام الشك والاحكام التي بانها معناه الظن ليست من احكام نقل الظن بل هي  
من احكام الواقع والظن يلحق في جملة المقامات وليس ان الظن ينفى اشياء  
من احكام الواقع فان احكام الصوحى عن بعضه مع ان انظار السواد بالظن فظنوا  
التي هي ناشئة من ملاحظة نقل الصوحى عن افعال الشارح لا يتعدى من السهل الى كل ما  
ينفع على وجوده اطاعة وعلى عدمه ارفاءه وفيما لا يخفى فاما التفتيح فوضع سوره  
لان ادعاء نقل الظن حاكم على قوله وهو محقق ليعين ان كان احكام نقل احكام جعله  
مبنيا على خلاف كماله فظاهر انه لا يخلد في الحال السالفة وهذا لا يخفى وان عرفت

من

[illegible]

٣  
الى المصطفى في الغدير

بفتح جيل علامه الله  
اشارة الى اذهاب  
اذ ليس

[illegible]

من الطلاق ورواها  
الأول وغير ذلك فقل























فإنه لا يفتقر إلى ما هو في مقام البيان الغير الصالحين لمعانضة قوله يستلزم  
عن اليهود ما يوجب الجحيم لأن في تلك الرواية ما يوجب الأخر وهو قوله ويرجع فيه  
وله في هذا الجحيم. واليه في رواية الحلوى حكمة مع أنها شاملة على ما يقول به القائل  
وهو جوي بما على أن أراد تبيين ما إذا كان الجحيم في الدنيا أم لا على الجحيم في الآخرة  
بين الجويين والذين في الدنيا. فوقع الدليل على الجويين في بعض فقرات الرواية وعلى  
في الآخرة والمفضل في الدنيا في المقام سوى الأطلاقات وهذه الرواية وإن كانت  
الكل واحدة من الفضل على حد سواء. قوله وصورته أن يكون سببا استحقاق التوبة  
ما ليس عليه دليل في المقام وأن نسب إلى من يوجب التوبة مع من لا يجب لأن ما ورد  
كثير الأمام ما في الدنيا لا يفتقر إلى ما في الآخرة بل هو من باب التوبة  
لتقوى الأفعال ما في الدنيا لا يعلم في الدنيا ولا في الآخرة لأن هذا التوبة ما هو  
لاجل إتمام المأمورين كما صرح به الربا في وهو غير الاستحقاق الشرعي واللام يكون فيه  
بالإمام قوله وبهذا كفي الخفية ما أراد بالشهادة الخفية على ما عرفت إلى الأكره  
قوله أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله فيكون المراد بالحقبة الخفية  
الشهادة دون ما سبق فيه من الاحتياط وما لا يوجب قول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد  
محمد عبدا ورسوله في كل من التفسير والنسبة إلى الأكره نظر لما الأول فاعلم دليل  
عليه في الروايات وفي كلمات الأفعال في غير العمل فحيث أن يكون المراد به الشهادة  
مختلفة من المعنى في غير الآخرة فيكون أشهد أن لا إله إلا الله من أفضل شهادتين وهو قوله  
في بعض العبارات بشهادة خفية من غير أن يجعل خفية الشهادة لأن ظاهره  
بالشهادة خفية ما عدا من السنن لا يوجب الشهادة إلى خفية وتقبل وتقبل

الجنات

ذلك زيادة هذا المعنى العرفي به في الشهادة المعبر في الصلوة وأن لحقه بعض القبول  
للموضوعات الزائدة لأن الشهادتين فيهما المطابق على حقيقته وهذا أيضا كما كان  
من الضعف والفساد كيف لفظ الشهادة إلى بصيرة من حقيقته في القول بخصوص  
من لفظ الصلوة ومن أنظر إلى ركوع السجود فكيف يحمل مطلعه على ذلك خصوصاً  
في باب الصلوة وسامع ما قد من الشهادتين والتخصيص لا كره في الشهادتين بل قد  
مفارقة القول المراد في هذا المقام المعنى المراد به في باب الشهادتين وهو ما يشهد  
الله به بخلافه إذا كان كان كمالاً لاكتشاف هذا الشهادتين كما عباد ولم يوجب الصلوة  
على التخصيص وبطلان اللذان من اتفاق فان قلت علمنا خصوصية الصيغة في باب  
وكذا وجوب الصلوة على التخصيص قلنا إن ذلك الدليل الخارج فهل هذا الأكره  
الشهادة المأمور به هنا في الأخبار وكلمات الاختلاف على المعنى المقام في باب الشهادة  
وكيف يمكن أن مراد من طلق من الأفعال هو الشهادة أشتمل على الصلوة مع  
افترس على ذكر الشهادة من من عساه يقول له حقيقته من من لم يعنيه بذلك أنما  
ذلك فقول أن شتان شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله كما يوجب وهو  
الذي ساء بعض الشهادة خفية كما في الشهادة الصلوة خارج الألفاظ في المقام  
يكون المراد بالتخصيص على هذا القول الأكره من أحد فردي الوجه إلى العمل وهو  
أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن لم يثبت ذلك كما هو الحق لضعف ما يدل  
على ثبوت الأول كما هو الحق لضعف ما يدل على ثبوت الأول كما هو الحق في المقام الآخر  
عن سائر ما أشتمل عليه كبار من الأدب والمختار في مقام تعليم كيف ينبغي  
العبادة الصلوة يجب أن يكون المراد بالتخصيص الأكره من أحد فردي الوجه إلى العمل وهو

ذلك

يكون الإجماع عليها فيقول إلى استحقاق القول بكتابته ما دون من المقادير الواجب الشهادة  
الصلوة في خلاف ما يصدق من الاعباد اللغو والشرع والاعتقاد أن تلك العمل  
القائل به يدعي أن الشهادة عرفت اسم الألفاظ المعنى ما هو معبر في الشهادة الواجب هو  
من في الصلوة أيضاً غاية الأمر أن يخرج عن ذلك القول العام بعض الألفاظ لا دلالة  
بالصلوة وفي الباب في الاستحسان من أن هذا قول لا يدل على ما في باب الألفاظ البهر  
الأخر خصوصاً والخارج انصاف من الذي في قوله مخصوص الأكره كما ترى فبين  
أن يكون المراد به في ذلك الباب لغة مخصوص المعهود نظير استعمال الناس في  
ابن سعد في قوله من فاعل أن الناس قد جمعوا لكم ولما حصل أنه لا نزاع في كون  
المراد به هنا في مخصوص من الشهادة وإنما الكلام في كون هذا من باب التخصيص  
من باب مرادة المعهود وخصف الأول وانفتح عن الثاني وهو يوجب حجب الحقيقة  
سلباً ما ذكرنا بناء على كون المقام من باب التخصيص لا كره دون التخصيص لكن لا  
شبهة في أن المراد به ما عدا الشهادة هو خصوص لغة في ذلك الباب وهذا  
يكون يضاف إلى الشهادة هنا على ما هو المراد هنا لوضوح أن المراد به هنا دليل  
المعبر في الصلوة فتم المدعى على لزوم أن تلك القول لا تملك الحقيقة الخفية في الخبر  
ما مراد به لظهور أن الألفاظ في المقام يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً  
رسول الله يوجب على مورجها من عند هذا إثبات طلاق الشهادة في عرف الله  
أي هذا اللفظ مخصوص على طلاق الشهادتين من غير الاحتياط خصوصية لفظ دون  
لفظ حق يكون ما يكون في مقام الإسلام هو عين معناه العرفي خلافاً على هذا الوجه  
ولذا قلنا على ما عدا من الشهادة القول بخصوص المعبر في الصلوة وثابت أن شتان



على الخبرات ثم لو سلمنا ثبوتها لأخذاً من في الخفيف ثم ولو حمل القول بعدم كراهية  
 في الصلوة فغاية ذلك إجمال ما يجب فيه الشاهد بالخفيف وهو رواية في رواية  
 ورواية أخرى أن رواه بين أن يكون المذهب الخفيف عن الشاهد بالخفيف والصلوة  
 عن الأدب والحيات في جميع الحالات إلا في حالات الأثر في عاك وروايات بعد  
 على كون المذهب هو الشاهد في الصلوة دون العرف وهو يكفي في ثبات المدعى عدم  
 الكتابة لاقتضار على الشاهد من وجوب سريان الشاهد والواجب في الصلوة هنا  
 وأما الحجج اعني الشاهد بين الأختار كما عن بعض فهو أيضاً منقوض لأن كمالاً لا  
 بين مطلق الشاهد وبين معيّن له بالخفيف وأصل الأثر ولا ريب في أن غير الظنون  
 هو الشاهد الواجب في الصلوة بدليل فهم يجب في الصلوة على النوع مع عدم دلالة لفظ  
 الشاهد على حمل المعنى العام ولا يصح بما ذكرنا من واحد مقام شارع الخبر  
 على ما نقله عن فقهائنا من الشاهد المذكور في المن بالثبوت للمجهول وكذا شارح الأئمة  
 ويحكي هذا الخبر ما في الروضة حيث لم يفرض لبان المذهب بالشاهد المذكور في اللغة  
 ولما كان المذهب هنا غير الشاهد في الصلوة كان اللازم عليه التنبه كما لا يخفى ومن  
 صحح أيضاً وجوب سريان الشاهد والواجب هنا في المقام المحقق الثاني وفي محكي  
 فلفظان الشارع وروايتي في محكي أيضاً بدليل أن لا يقال وبشهادته في الخفيف  
 ومعنى ذلك أن ثبوت الواحد من الألفاظ انتهى بما يكون بالوحد غلطاً وان اصله  
 بالواجب لا لا يخفى الواحد من الألفاظ في المقام فافهم والمفيد من له بالخفيف بين  
 منسوخ الخفيف بما ذكرنا كما لم يرد بيننا ذلك للتفسير ثم إن لنا وكتب أيضاً فافهم في مقام  
 من رأى جواز الاقتضار على الشاهد بين المذكورين في الصلوة وان في الشاهد

لا

بدعي ان السبب شرعي يبرر معنى العرف ولا يترتب له اعتبار بالاول والثاني  
 السبب هو الوجوب مثلاً الذي يشترع على خلاف السبب في الخارج فلو كان السبب لا كرام  
 مسلم ولكن فاعطى له السبب الواحد لا يقتضى اعتدالاً في الجاهل لان المتأخر  
 لا يثبت الا بالتأخير بسبب المعنى كما في طلب الفعل الذي لا يقبل الاعتدال ويتأخر  
 الاول بالطلاق للفظ والثاني بان المعرف والسبب على حد سواء ولا فرق بينهما  
 ان المعرف لفعل أيضاً لا يجمع مع مثله ولا يفعل اشكاله عن التعريف الفعل كالمعروف  
 والمعرف الثاني يمكن ان يجمع مع مثله سابقاً لاحقاً ومثلاً كما في الثاني فالعرف  
 سبب لا يحد في ذات المعرف دعوى عدم دلالة اللفظ على كونه سبباً فليجاءل بمثلاً  
 وهو في نفسه في اطلاق الدليل على السبب بالادراك عند وضع الثالث بان في كل وقت  
 العصب بالوحد الشخصية شط من الكلام لان الواحد لا يفسر بل لغز الوجود وثبت  
 الطلب بما يقتضيه جود المطلوب في الخارج فلا وجه لاهمال الطلب الثاني وصحة عاينته  
 من الاتجار في نفس ذلك بخلاف الواحد الشخصي فان لم يحدد في الوجود الخارجي بل  
 الطلب الثاني المعاني به متوكل على حصول تمام الكلام في محله وأما الثاني اعني عدم تأخر  
 السبب فلان الاكفاء بفعل واحد عن الفعلين المتشابهين لم يفرق عليه دليل على وجه  
 غير الشاهد باصل البرائة وقد تعهات الفاعل من جوارح اعادة الشك في حال عدم حصول  
 المأمورية واستصحاب التكليف السابق فذلك تمام ما هو انما واستفاد من احكام الظاهر  
 عند الاكفاء والخطم وشيخنا المعظم القليل للشيء الذي لا يفرق بين ما هو المثل في  
 يجوز الله وفروجه وحسن توفيقه التي في حصوله السافر بوجه الملك القادر والحمد لله رب  
 العالمين





